

محاضرات فى مناهج العلوم القانونية والاجتماعية

الأستاذ ياسين امساعف

سوف نستهل بمبحث تمهيدي نخصه للإطار المفاهيمي للمادة على أن نقسم الدراسة إلى فصلين رئيسيين كالتالي:

الفصل الأول: مناهج البحث العلمي بين النظرية والتطبيق

الفصل الثاني: أهم تقنيات توظيف المعرفة القانونية

مبحث تمهيدي: مفهوم مناهج العلوم القانونية

المطلب الأول: ماهية علم القانون

الفرع الأول: مفهوم العلم

العِلْمُ La Science لغة مصدر لفعل عِلِمَ ويعني إدراك الأمر بحقيقته، وهو مُرادفُ المعرفة اليقينية، فيقال عِلِمَ الأمر، إذا أدرك حقيقته يَقِينًا. أما اصطلاحاً فيُطلق العِلْمُ على ذلك الفرع من الدراسة المؤسسة على معرفة مُنظمة بدقة، ويسمح باكتشاف الحقائق بأسلوب ومنهج منطقي يُمكن من ضبط القوانين التي تحكمها. والعِلْمُ أيضاً هو المعرفة المُتَسَقَّة المُتولدة عن الملاحظة والدراسة والتجربة، والتي تروم تحديد طبيعة وأسس وأصول الشيء محل الدراسة.

الفرع الثاني: تمييز العلم عن المعرفة

المَعْرِفَةُ La Connaissance يمكن تعريفها بأنها مجموع المعتقدات والمعاني والتصورات والمفاهيم والأحكام الفكرية، التي تتكون لدى الإنسان من خلال محاولاته المتكررة لفهم الأشياء والظواهر المحيطة به. وهناك اتجاهات متعددة لفهم طبيعة المعرفة الإنسانية، أهمها المذهب العقلي الذي يجعل المعرفة تصوراً ذهنياً للأشياء، أي أنها انعكاس للعالم الخارجي على العقل، هذا الأخير الذي يعتبر مرآة تتلقى الأشياء وتعكسها بعد تمحيصها وضبطها.



وأما المذهب الواقعي العملي، فيتجاوز التفكير النظري إلى النتائج المحققة فعلياً، وبالتالي فالمعرفة تتحقق في نظره من خلال ثبوت منفعتها وجدواها بالتجربة العملية. وانطلاقاً من ذلك، يمكن القول بأن المعرفة موضع اهتمام ودراسة العلم، فهي مادته ومنطلقه للوصول إلى الحقيقة العلمية؛ فلا يمكن الحديث عن العلم بدون وجود معرفة، التي تعتبر مناطه. ولذلك، فإن المعرفة هي أوسع وأشمل من العلم، فهي تضم كل ما أحاط به الفكر البشري من معلومات استطاع الوصول إليها بحواسه وعقله؛ وعليه فمن الخطأ إطلاق تعبير العلم على كل أصناف المعارف، لأن ماهية العلم غير مرادفة لماهية المعرفة، فهذه الأخيرة أوسع مدلولاً وأكثر امتداداً من الأولى، باعتبار أن المعرفة تحتوي معارف علمية ومعارف غير علمية، والمعرفة العلمية هي التي تعتمد على العلم في تحصيل معطياتها.

الفرع الرابع: خصائص المعرفة العلمية القانونية

تتميز المعرفة العلمية القانونية بالعديد من السمات أهمها:

أولاً: الدقة واليقين

حتى تستحق المعرفة نعت العلمية يجب أن تستند على معلومات ومفاهيم محددة بدقة لا لبس فيها، كما يشترط في هذه المعلومات أن تكون مؤكدة لا ريب يُخالج صحتها، وبالتالي فعلى الباحث أن يُنقِّدَ و يُقْصِي من مجال بحثه كل المعلومات غير الواضحة الدلالة بدقة أو غير المبرهن على ثبوتها.

ثانياً: التجريد

التجريد هو صفة ملازمة للمعرفة العلمية، ويقصد به تحويل خصائص الظواهر والأشياء إلى أفكار ومفاهيم ذهنية تُدرك بالعقل حتى وإن لم تُدرك بالحواس؛ فإذا كان رجل القانون يعلم بأن الأصل في إبرام التصرفات القانونية المدنية مثلاً هو الرضائية في الانعقاد، إلا ما اشترط القانون فيه صراحة الشكلية أو العينية، فهو يعلم عندما يركب سيارة الأجرة بأنه أبرم عقد النقل، وعندما يزور عيادة الطبيب أنه أبرم عقد الاستشفاء، وعندما يخرج للتبضع بالخضر أو الفواكه أو الثياب بأنه أبرم عقود شراء....؛ فرجل القانون باستعمال خاصية التجريد يتميز بمعرفته العلمية التامة بطبيعة كل تصرف قانوني يأتيه في حياته اليومية، وما يخضع له من أحكام وإن لم يُصنع في شكل ملموس.

ثالثا: التعميم والشمولية

لتكون المعرفة علمية يجب أن تُعمم نتائجها، وأن تكون مقبولة من قِبَل الجميع طوعا أو جبرا، فهذه الشمولية تُفيد في الانتقال من المعلوم إلى المجهول، أو من حالة أو حالات مُنغزلة إلى الكل.

رابعا: البحث عن الأسباب

تقوم المعرفة العلمية على أسس السببية والعلية، فلكل ظاهرة عامل أو مجموعة عوامل أدت إلى نشوئها وتطورها، ولكل نتيجة سبب، والأكد أن فهم الظواهر وتفسيرها يتطلب البحث في أسبابها والعوامل المفضية إليها؛ فالمنهج العلمي السليم لا يؤمن بالخرافة ولا بالصدفة؛ ومن ذلك مثلا فإن ظاهرة الإرهاب كانت سببا في صدور القانون رقم 86.14 القاضي بتغيير وتتميم بعض أحكام القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية المتعلق بمكافحة الإرهاب.

خامسا: التنظيم

يقصد بالتنظيم تصنيف الظواهر التي يُعنى كل فرع علمي بدراستها، تصنيفا منطقيا يراعي خصوصيتها ومميزاتها ونقاط التقائها واقتراقها، والفكر المُنظم يبتعد عن التلقائية والعفوية؛ ولذلك نجد مثلا في العلوم القانونية أن المعاملات المدنية مُنظمة في إطار القانون المدني والمعاملات التجارية خاضعة للقانون التجاري، والتجريم والعقاب مُنظم في إطار القانون الجنائي، وعلاقات العمل خاضعة لقانون الشغل....؛

سادسا: التراكمية

يقول الإمام الغزالي في هذا الصدد أن: (المعرفة نتاج المعرفة، فإذا حصلت معرفة أخرى وازدوجت مع معرفة أولى، حصل من ذلك نتاج آخر، وهكذا يتمادى النتاج وتتمادى العلوم ويتمادى الفكر إلى غير نهاية).

فالتراكمية تعني أن المعرفة العلمية كالبناء الذي يعلو الآخر يُكمّله ولا يُنقُضه.

المطلب الثاني: ماهية المنهج

يعتبر المنهج بالنسبة للمعرفة العلمية بمثابة التصميم الهندسي للبناء، فكل بناء لا يستند على تصميم هندسي مُنجز وفقا للقواعد الفنية ذات المرجعية العلمية، يُعتبر حتماً بناء عشوائياً آيلاً للسقوط في كل لحظة وحين، وعليه يُلزمُ بدايةً تحديد مفهوم المنهج (فرع أول) وتوضيح قواعده الأساسية (فرع ثان).

الفرع الأول: مفهوم المنهج

كلمة مَنْهَج هي اسم المكان المُشتق من الفعل "نَهَجَ"، وتصح على وجهين: مَنْهَجٌ على وزن مَفْعَلٌ، وَمِنْهَاجٌ على وزن مِفْعَالٌ، وجمعها مَنَاهِجٌ؛ وتأخذ معنى السبيل أو الطريق. وكانت في اليونان تعني عند أفلاطون الدراسة والبحث والمعرفة، وعند أرسطو كانت تعني البحث.

وكلمة مَنْهَج في اللغة الفرنسية méthode وفي الإنجليزية Method مشتقتين من لفظ يوناني مكون من méta ومعناها السير في اتجاه مُحدد، ومن hodos وتعني الطريق، والمعنى العام للمقطعين هو التزام الطريق أو méthodes .

والفعل نَهَجَ في اللغة يعني سَارَ وسَلَكَ واتَّبَعَ، وَمَنْهَجٌ يعني طريق أو سبيل، وقد عرفه المعجم الفلسفي باللغة العربية بأنه: "الطريق الواضح في التعبير عن شيء، أو في تعليم شيء طبقاً لمبادئ معينة، وبنظام معين، بغية الوصول إلى غاية معينة".
ومنه أصبح المنهج الوسيلة الموصلة إلى الغاية المطلوبة، وذلك بأن يتبعها الباحث في دراسته للمسألة، عن طريق مجموعة من القواعد الموجهة بهدى العقل لأجل إيجاد الحل المناسب لها.

ومن المؤكد أن الباحث عندما تواجهه مشكلة في مسألة علمية ما، فإنه يبدأ بالتفكير كيف سيجد لها حلاً، والمنهج هو الطريق إلى الحل.

كما أن اختلاف المنهج المتبع للوصول إلى الحل يؤدي إلى اختلاف النتائج أو الحلول المتوصل إليها، وفي هذا الجانب يقول بيرسون perason : "تستند وحدة كل علم إلى المنهج لا إلى الموضوع، فليست الوقائع في ذاتها هي التي تخلق وتصنع العلم، ولكنه المنهج الذي بواسطته تعالج تلك الوقائع".

وفي هذا الإطار فقد ذهب كوتي (Coté) إلى أن الميتودولوجية القانونية هي ذلك الفرع من علم القانون المهتم بدراسة مجموع العمليات الذهنية لرجل القانون المتصلة على الخصوص بكيفية طرح المشاكل وكيفية جمع المعلومات وكيفية تهيئ الحلول القانونية لهذه المشاكل في ضوء ما وقع جمعه من المعلومات، وكيفية صياغة هذه الحلول، إلى جانب كيفية تأويل وتطبيق النصوص التشريعية أو القضائية.

وإذا ثبت ما تقدم فإننا نتساءل عن الفرق بين المنهج *méthode* بهذا المفهوم وعلم المناهج *methodologie* ؟

إن المنهج يعني الأساليب والتقنيات التي يستعملها الباحث لدراسة البيانات المكونة لبحثه، والتي تمكنه من نتائج أو حلول؛ أما علم المناهج فهو الذي يُعنى بتصنيف وتحليل مناهج البحث المستخدمة، كما يُسلط الضوء على مصادرها وإمكاناتها، ويُبين القواعد والمُسلّمات والفرضيات التي تُبنى عليها، كما يُقيّم جدوى وفعالية وحقيقة ما وصلت إليه من نتائج أو حلول.

وبالنتيجة، فإن علم المناهج هو الطريقة التي تُوضح وتُفهم إمكانات كل مناهج في ضوء آخر مستجدات العلم في المجال الذي يُجرى فيه البحث.

كما أن علم المناهج يحكم على مدى نجاح دقة المنهج وتقنيات البحث والتحليل المستخدمة، ويُمكنه أن يقترح تطبيقات جديدة للمنهج، أو يكشف عن مبادئ وأسس منطقية لحل المسألة، أو يقترح صياغة جديدة.

الفرع الثاني: القواعد الأساسية للمنهج

أولاً: قاعدة الموضوعية الإيجابية

يتوجب على الباحث القانوني خلال دراسته للقانون أن ينفج أسلوب موضوعي في التعامل مع المادة القانونية محل الدراسة سواء كانت نصاً قانونياً أو نازلة أو حكماً أو قراراً قضائياً أو استشارة قانونية.

ومعلوم أن المادة القانونية تختلف عن المواد المدروسة في إطار العلوم البحتة، والتي يؤخذ فيها المنهج الموضوعي بصرامة، حيث لو قام فيها باحثان أو أكثر بإجراء نفس الخطوات

لبحث ظاهرة علمية ما ستكون النتيجة المتوصل إليها واحدة؛ أما الموضوعية المتحدث عنها في منهج دراسة المعرفة القانونية فهي موضوعية نسبية؛ أي أن الباحث القانوني كل ما يشترط فيه ليكون موضوعيا ألا ينطلق مسبقا بناء على أساس منظومة فكرية أو إيديولوجية أو عرقية متشددة ليصدر أحكاما قيمية أو معيارية، وإنما ينبغي عليه أن يتعامل مع علم القانون بموضوعية إيجابية، تركز على قيمة وجدوى موضوع الدراسة، مع مناقشة آراء الباحثين السابقين بمصادقية، وإبراز الرأي الشخصي بناء على أسس منطقية.

ثانيا: قاعدة التحليل

طبقا لهذه القاعدة فإنه على الباحث القانوني أن يقوم بتحليل المادة القانونية من خلال تقسيم الإشكال أو الإشكالات المطروحة إلى أجزاء بسيطة، بحيث يمكن فهمها كجزئية مستقلة ومن ثم إيجاد الحل المناسب لها؛ ذلك أن العينة القانونية موضوع الدراسة متى كانت قابلة للتفكيك، فلا يمكن التعامل معها في كليتها، حيث إن كل حرف في المادة القانونية يكون محل اعتبار في التفسير والتأويل وحل الإشكال المطروح.

ثالثا: قاعدة التأليف والتركيب

بعد تحليل وتجزئ وتفكيك المادة القانونية محل الدراسة، يتعين إعادة تأليفها وتركيب أجزائها من جديد، ويُراعى في ذلك المرور من الكل إلى الجزء أي المنهج الاستنباطي، أو العكس من الجزء إلى الكل أي المنهج الاستقرائي؛ ثم التدرج في تنظيم الأمور من الأبسط والأسهل إلى الأصعب حتى يتيسر الإلمام بها جميعا، لأن المواد القانونية يشرح بعضها بعضا؛ ثم إكمال البناء من خلال فرض ترتيب بين الأجزاء التي لا ينبغي أن يسبق بعضها بعضا منطقيا، مستعينا في ذلك بأدوات العطف والربط الملائمة لكل مقام.

رابعا: قاعدة التدقيق

ومؤداها أن نقوم بإعمال الفكر في حركيته المتصلة بكل الموضوعات التي ترتبط بالغرض محل الدراسة، وأن نُحيط بها بشكل مُمنهج، ثم نُعمل آليات الملاحظة والتمحيص والمقارنة الدقيقة لفهم واستيعاب الإشكال المطروح والخروج بحل. وبعد تحديد مدلول أهم المصطلحات المكونة للمادة، نمر إلى دراسة مناهج البحث كالتالي.

الفصل الأول: مناهج البحث العلمي بين النظرية والتطبيق

لقد أثبتت التجربة الجامعية - كمصدر سلوكي للفكرة - أن تكوين الشخصية العلمية القانونية لدى طالب القانون، يجب أن تتم من خلال المزاوجة بين الدروس النظرية التي تزوده بما يلزم من معلومات في شتى فروع القانون، وبين أدوات ووسائل وأساليب تنمية المَلَكَةُ الفكرية بطريقة سليمة؛ وذلك ليتمكن من استخدام قدراته الفكرية بكيفية سديدة في استخراج المسائل القانونية من خلال الأحداث والوقائع المعروضة، وكيفية البحث عن الحلول القانونية لها، ومن تم كيفية عرض هذا الحل بطريقة علمية وأسلوب مقنع. وبذلك يتميز دارس القانون ببعد النظر، الذي يمكنه من تجاوز العقبات وتذليل الصعوبات وتفادي العثرات وتجنب الأخطاء والأغلاط. ولأجله، فقد آثرنا في هذا الصدد بسط وتبسيط أهم نظريات مناهج البحث العلمي (المبحث الأول) لنتناول بالتوضيح عقب ذلك أهم الخطوات العملية اللازمة لإنجاز البحث القانوني (المبحث الثاني).

المبحث الأول: أهم نظريات مناهج البحث العلمي

لم يتوحد الباحثين المهتمين بعلم المناهج حول وضع تصنيف حصري وقار للنظريات التي تُعنى بمناهج البحث العلمي، غير أن جُلهم يُقرّون ببعض النظريات التي تركت بصمتها فيه، وكان لها دوراً أساسياً في تطوير هذا العلم. ولضرورة منهجية فقد قسمنا هذه النظريات إلى أربعة أقسام رئيسية: نظريات رصد التطور (مطلب أول) ونظريات ضبط المتغيرات (مطلب ثان) ونظريات المنظومة (مطلب ثالث) ونظريات التقويم (مطلب رابع).

المطلب الأول: نظريات رصد التطور

ينضوي تحت هذا الصنف من مناهج البحث العلمي التي تُدرس الظاهرة الاجتماعية باعتبارها مادة تتطور باستمرار، وتتأسس على فكرة رصد وتتبع هذا التطور كأسلوب للتفسير والتحليل وإيجاد الحلول، العديد من المناهج العلمية أهمها : المنهج الوصفي (فرع أول) والمنهج التاريخي (فرع ثان).

الفرع الأول: المنهج الوصفي

سنقف بداية عند تحديد مضمون المنهج الوصفي (أولا) ثم نوضح تطبيقاته المتمثلة في المنهج المسحي ودراسة الحالة (ثانيا).

أولا: مضمون المنهج الوصفي

الوصف لغة مصدر لفعل وَصَفَ الشيء أي نعته بما فيه، والوصف عند الفقهاء ما يكون تابع للشيء غير منفصل عنه، وعند الأصوليين هو العلة. وتُعرف البحوث الوصفية بأنها تلك التي تهتم بالظروف والعلاقات القائمة والممارسات الشائعة ووجهات النظر والقيم والاتجاهات عند الناس، والعمليات الجارية والتأثيرات التي يستشعرها الأفراد، والتيارات والاتجاهات الآخذة في النمو. ووصف الظاهرة الاجتماعية يكون من خلال تحديد طبيعتها وخصائصها ووظيفتها وشروطها، وجميع ما يرتبط بها من حيثيات ومعطيات، عن طريق تجميع بياناتها باستخدام تقنيات وأدوات الوصف العلمي؛ وبالتالي فإن المنهج الوصفي يتكيف مع ظروف الظاهرة الاجتماعية المتسمة بعدم الثبات والمتغيرة باستمرار. كما يهتم البحث الوصفي أحيانا بدراسة العلاقة بين ما هو كائن وبين بعض الأحداث السابقة، والتي قد تكون أثرت أو تحكمت في تلك الأحداث والظروف. فهذا المنهج يهدف بالأساس إلى جمع الحقائق المرتبطة بظاهرة أو موقف معين، لمحاولة تفسيرها تفسيراً كافياً.

وتجري خطوات المنهج الوصفي حسب ما يلي:

✓ تحديد الظاهرة محل الدراسة؛

✓ وضع الطريقة المناسبة للمعينة الكمية والقيمية لمختلف عناصر ومكونات وحدة الدراسة؛

✓ فحص العوامل المؤثرة في تنظيم الظاهرة وفي وظائفها؛

✓ وضع التقرير الوصفي للظاهرة المعنية بناء على ما سبق.
هذا ونميز في المنهج الوصفي بين النوعين التاليين.

ثانياً: نوعي المنهج الوصفي

يشمل هذا المنهج على منهجين متباينين هما: مسح المسح (أ) ومنهج دراسة الحالة (ب).

أ- المنهج المسحي

المسح لغة مصدر لفعل مَسَحَ، فيقال مسح الأرض أي قاسها ليعرف مساحتها بالمتري المربع، أي حدد أبعادها من خلال ضبط معطياتها؛ وفعل مَسَحَ يطلق على أي إجراء منظم لجمع المعلومات في ميدان محدد.

والمنهج المسحي يقوم على جمع وتحليل البيانات عن طريق أدوات بحثية كالمقابلة أو الاستمارة، من خلال استفسار عدد كبير من المعنيين بالظاهرة محل البحث. وبذلك، فمنهج المسح هو الدراسة العلمية القائمة على عملية تسجيل الوضع السائد لنظام أو مجموعة لغرض التحليل والاستنتاج، ويُشترط أن يكون ضمن وقت محدد، وأن يكون القصد منه الحصول على معلومات كافية لغرض استنتاج قواعد تصلح للتطبيق في الأعمال المستقبلية.

وتتنوع أساليب منهج المسح من حيث تقنياتها إلى: مسح كشفي، ومسح تشخيصي، و مسح تنبئي، ومسح تفصيلي...

كما تتنوع أساليب منهج المسح من حيث الموضوع إلى: مسح الرأي العام، ومسح السوق التجاري، ومسح مدرسي (تعليمي)، ومسح المجتمع المحلي...

ب- منهج دراسة الحالة

الحالة كما عرفها ابن عقيل في اللغة هي : (ما عليه الإنسان من خير أو شر، ويقال حال أو حالة).

و دراسة الحالة هي بحث مُعمق في العوامل التي تُسببُ في تشيكل ظاهرة ما، وذلك بالاستعانة بأدوات البحث الضرورية لتجميع البيانات.

وتتميز دراسة الحالة عن المسح بأنها تتعمق في الحالة المدروسة وتركز عليها بعد عزلها نسبيا ومؤقتا.

وبالتالي، فإن من أهم صفات منهج دراسة الحالة هو بحث الحالة المدروسة بعمق، من خلال تتبع وضعيتها منذ نشوئها إلى وقت الدراسة.

وبذلك، فدراسة الحالة ليست فقط أداة من أدوات البحث تقوم بتجميع البيانات والمعطيات وتصنيفها، بل تعتبر منهجا قائم الذات يُعنى بتتبع الحالة في مختلف مراحلها، ويحلل المعلومات المتوصل إليها، وينتهي بوضع تقرير بمثابة النتيجة النهائية للبحث.

وتتم دراسة الحالة من خلال الخطوات التالية:

✓ تحديد الظاهرة المطلوب دراستها بدقة؛

✓ ضبط المفاهيم والفروض العلمية التي سيستعملها الباحث؛

✓ التأكد من توفر البيانات؛

✓ تحديد وسائل جمع البيانات كالملاحظة والمقابلة...؛

✓ تحليل البيانات المجمعة؛

✓ استخلاص النتائج.

الفرع الثاني: المنهج التاريخي

سنعرض في هذا الفرع للتاريخ كمنهج للبحث العلمي والتفسير (أولا) ثم إلى المنهج

التاريخي كمنهج نقدي (ثانيا).

أولا: التاريخ منهج للبحث والتفسير

من بين أدق التعاريف في تقديرنا للتاريخ من الناحية اللغوية: "تعريف الوقت"، في

دلالة على مجموع الظواهر في علاقتها بزمن وقوعها، وبما أنه "الوقت" فهو بمثابة السجل

الذي تسجل فيه جميع الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية.

و التاريخ بوجه عام هو بحث واستقصاء الماضي، أو سجل الخبرات السالفة، ومنهج

البحث التاريخي هو الذي يوظف التاريخ إما لأجل معرفة علمية لأحداث ماضية، أو لفهم

واقع ظواهر معاصرة، باعتبار أن حاضر الظاهرة قد لا ينفصل عن ماضيها ويعتبر امتدادا لها؛ ولذلك يصنف في إطار المناهج التي تُعنى برصد تطور الظواهر الاجتماعية. والدراسات التاريخية ليست حكرا على علم دون غيره من العلوم الاجتماعية بما فيها علم القانون، بل هي قاسم مشترك بينها جميعا، لأنها تتناول مجموع جوانب الحياة الإنسانية. وبالتالي، فإن التاريخ ليس مجرد سرد لأحداث الماضي، بل أساسا أداة تفسير إذا أخذ من جانب المقارنة؛ وهكذا ذهب دوركايم إلى أن التاريخ المقارن comparative هو أداة مهمة للتحليل والشرح والتفسير، وهو بهذا المعنى معادل للمنهج التجريبي، لأنه من خلال مقارنة حوادث متعددة عبر التاريخ يمكن فهم العلاقات المنطقية بينها واستخلاص القوانين. وبذلك، فإن البحث في الأحداث الماضية للكشف عن كيف نشأت وكيف تطورت وكيف انتهت؟ والتدقيق في ماهية العوامل التي حكمت نشأتها وتطورها وأولها؟ يؤدي بالتأكيد إلى الوصول إلى المبادئ والقوانين العامة التي تحكمها.

وبناء عليه، يُعرّف المنهج التاريخي بأنه: "عملية مُنظمة وموضوعية لاكتشاف الأدلة وتحديد وتقييمها والربط بينها من أجل إثبات حقائق معينة، والخروج منها باستنتاجات تتعلق بأحداث جرت في الماضي؛ إنه عمل يتم بروح التفصي الناقد لإعادة البناء".

ثانيا: التاريخ منهج نقدي

يعتمد منهج البحث التاريخي على عدة تقنيات ويستلزم المرور ببعض الخطوات، التي تبدأ كما هو الشأن بالنسبة لسائر المناهج باختيار موضوع البحث، ليقوم الباحث عقب ذلك بجمع المعطيات اللازمة من مصادرها، وتخضع هذه الأخيرة لعملية نقد والتي تسمى أيضا بعملية التحليل التاريخي، يلي ذلك عملية التركيب أي استخراج ذلك الرابط المنطقي أو القاسم المشترك بين الماضي والحاضر، أو بين الواقعة المقارنة والواقعة المقارن بها؛ للخلوص بالنتيجة إلى استنتاجات أو قوانين تكون الغاية الأساسية عند كتابة تقرير البحث. وعليه، يتبين أن أهم خطوة في منهج البحث التاريخي هي عندما يفرغ الباحث من تحديد المصادر، ليشرع في نقد الوثائق، وذلك من خلال التأكد من صحة كل وثيقة معتمدة والتحقق من هوية صاحبها وصحة نسبتها إليه، وزمان ومكان كتابتها.

هذا، وينقسم النقد التاريخي إلى نقد ظاهري أو خارجي يهدف إلى التأكد من سلامة الوثيقة من حيث مدى صحتها أو تزويرها أو تزييفها؛ ونقد داخلي يروم التحقق من صدق محتوى الوثيقة من حيث أصالتها وزمان وهوية كاتبها.

ولا مرأء في أن المنهج التاريخي لا يزعم - ولا يستقيم له ذلك - أنه يستطيع الحلول محل دراسة الواقع، لأن مشاكل الحاضر تحل بالتعامل معها مباشرة؛ ويبقى اللجوء إلى تاريخ الظاهرة لمحاولة زيادة فهمها والإحاطة بخلفياتها والأسرار التي واكبت نشأتها وتطورها والوصول إلى القوانين التي تحكمها، والتي لا شك أنها تساعد الباحث في تعامله مع الواقع؛ غير أن ذلك كله يبقى مشروطاً ومرتبناً من حيث جدواه بصدق وحقيقة المعطيات التاريخية المتحصل عليها.

المطلب الثاني: نظريات ضبط المتغيرات

إن الظواهر الاجتماعية بما فيها القانونية، مثلها مثل الظواهر العلمية البحتة البيولوجية والفيزيائية والكيميائية تشترك في خاصية التغير المستمر، وقد صيغة العديد من النظريات التي تناولت بالدراسة تقنيات ضبط المتغيرات، ومن أهمها المنهج التجريبي (فرع أول) والمنهج المقارن (فرع ثان).

الفرع الأول: المنهج التجريبي

مفهوم المنهج التجريبي (أولاً) طرق وآليات عمل هذا المنهج (ثانياً).

أولاً: مفهوم المنهج التجريبي

التجريب لغة هو مصدر لفعل جَرَّبَ، ويأخذ معنى اخْتَبَرَ وامْتَحَنَ.

واصطلاحاً هو أحد مراحل تبني الأفكار المستحدثة، يحاول فيه الفرد تطبيق الفكرة المستحدثة وتحديد فائدتها والتأكد من مناسبتها لظروفه الخاصة.

و يُمكن القول بأن المنهج التجريبي انطلق مما انتهت إليه النظرية السببية، التي تفسر الظواهر بسبب وجودها، ذلك أنه تطبيقاً لقانون السببية فإن لكل مُسَبَّبٍ سَبَبٌ؛ وقد جعل بعض المفكرين هذه المُسَلِّمة محل نظر وتشكيك، حيث ذهب "ستيوارت مل" مثلاً إلى أن نفس النتيجة لا تترتب دائماً على نفس السبب، بل تنشأ أحياناً لسبب، وأحياناً أخرى لسبب آخر، في حين يرى إميل دوركايم أنه إذا كانت العلاقة السببية أمراً تقتضيه طبيعة الأشياء نفسها، فليس

من الممكن أن يوجد المُسَبَّبُ إلا بوجود سبب واحد، وذلك لأنه لا يمكن أن تُعبر العلاقة السببية إلا عن طبيعة واحدة؛ وحتى إذا كان من الجائز أن يبدو الشيء نتيجة لعدة أسباب في نفس الوقت، فإنه ينبغي لنا لمعرفة السبب الحقيقي الذي يؤدي إلى وجود الشيء، أن نعتد أسلوب التجربة لأجل الكشف عن الباعث الحقيقي.

ويقوم المنهج التجريبي على قاعدة: "إن الأمور المتماثلة تحدث في الظروف المتماثلة". وخلال عملية التجربة يقوم الباحث بمحاولة التحكم في جميع المتغيرات أو العوامل الأساسية المكونة أو المؤثرة في الظاهرة موضوع الدراسة، باستثناء متغير واحد، يقوم الباحث بتطويعه أو تغييره بهدف قياس مدى تأثيره في العملية، وبالنتيجة فإن التجريب يكون ممكناً فقط حين يمكن ضبط المتغيرات.

وينطلق التجريب بتساؤل الباحث عن الإشكال الذي تطرحه الظاهرة موضوع البحث، وفي ضوء ذلك يبدأ بجمع الأدلة والبراهين، حيث لا يقف عند مرحلة الوصف والتحليل أو الاستناد إلى تاريخ الظاهرة، بل يقوم بإجراء التجارب بمعالجة العوامل المؤثرة فيها؛ وذلك من خلال إدخال تغيير ملائم على متغير واحد في التجربة يسمى المتغير المستقل، ويلاحظ تأثير ذلك التغيير على متغير آخر يسمى المتغير التابع.

ثانياً: طرق المنهج التجريبي

لنُخَصِّصُ فيما يلي محتوى طرق المنهج التجريبي كما وضعها جون ستيوارت ميل:

أ- طريقة الاتفاق:

تتأسس طريقة الاتفاق على فكرة أساسية مفادها أنه إذا كانت الظروف المؤدية إلى حدث مُعَيَّن تَمَّيز بتوفر عُنصر مُشترك ثابت بينها، أي أن هذا العنصر يضل موجوداً في حين تتغير باقي العناصر، فإن هذا العنصر الثابت هو السبب في حدوث الظاهرة، ويمكن أن نصل إلى نفس النتيجة باعتماد مفهوم المخالفة، أي أنه لا يمكن أن يكون عامل محدد سبب في حدوث ظاهرة معينة إذا كانت هذه الأخيرة تحدث بدونه.

وتطبيقاً لذلك، فإنه إذا توصل باحث ما من خلال دراسته لوضع عدد كبير من السجناء بسبب جريمة السرقة، أن جميع الذين أجريت عليهم التجربة ترعرعوا في أوساط فقيرة، قد يدفع ذلك للاستنتاج أن الفقر هو سبب اقتراف جريمة السرقة.

بيد أن طريقة الاتفاق قد توقع الباحث في مغالطات إذا ما ركن إلى الطريق السهل؛ ذلك أنه في المثال السابق مثلاً إذا ما اعتمدت التجربة عناصر متغيرة أخرى من خلال تنويع العينات المدروسة، قد يصل الباحث إلى وجود عوامل أخرى قد تكون دافعة أكثر من الفقر: كالجهل وعدم التعلم، والبطالة، وغياب الوازع الديني، أو عدم ملاءمة العقوبة المقررة قانوناً للفعل الجرمي، أو ليونة السلطات القضائية في التعامل مع الظاهرة الإجرامية...؛ إذ لا يعقل أن يكون الفقر الباعث الوحيد للسرقة.

ب- طريقة الاختلاف

تتأسس هذه الطريقة على القاعدة المنطقية القائلة: بأن النتيجة ترتبط وجوداً وعدمها بالسبب، فإذا وجد السبب تحققت النتيجة، وإذا انعدم السبب غابت النتيجة. ويعبر " ستيوارت مل " عن هذه الطريقة قائلاً : "إذا اشتركت الحالتان اللتان توجد الظاهرة في إحداهما، ولا توجد في الأخرى، في جميع الظروف ما عدا ظرفاً واحداً، ولا يوجد إلا في الحالة الأولى وحدها، فإن هذا الظرف الوحيد الذي تختلف فيه الحالتان هو سبب الظاهرة أو جزء ضروري من هذا السبب".

من المؤكد أن هذه الطريقة أثبتت جدواها في العلوم الطبيعية لأنها تتميز بالدقة في فرز العوامل المفضية إلى نتيجة ما؛ غير أنها في العلوم الاجتماعية وعلى رأسها علم القانون لا يمكن التسليم بها على إطلاقها، لأن الظاهرة القانونية متغيرة باستمرار كما أن القانون كنتيجة تتطافر وتتفاعل عدة عوامل في سببها، وأن مجموع هذه المؤثرات يصعب عزل بعضها عن الباقي.

ت- طريقة التّعير النسبي

عادة ما يلجأ الباحث في المنهج التجريبي إلى هذه الطريقة في حالة استعصاء تطبيق إحدى الطريقتين السالفتين.

ومفاد طريقة التّعير النسبي أنه إذا وجدت سلسلتان من الظواهر فيهما أسباب واضحة ونتائج معلومة بدقة، وكان أي تغير في الأسباب في كلتا السلسلتين ينتج عنه تغيير النتائج في كليهما، وبنسب محددة، فلا بد أن تكون هناك علاقة سببية بين الأسباب والنتائج.

وفي هذه الطريقة يرى "ستيوارت مل أنه: " إذا وجدت في حالتين أو أكثر تغير في مقدار أو قيمة لأحد العوامل، وصحب ذلك تغير مقابل في مقدار أو قيمة عامل آخر، ثم أن التغير الأخير لا يحدث إذا لم يحدث التغير الأول، فإنه يمكن القول بأن أحد التغيرين سبب أو نتيجة للتغير الآخر".

ولقياس العلاقة بين المتغيرات يُستخدم مُعامل الارتباط؛ فإذا كان التغير بالزيادة في أحد المتغيرين يتبعها زيادة نسبية في المتغير الآخر، أو النقص في أحدهما يليه نقص نسبي في الآخر يكون معامل الارتباط موجبا أو طرديا؛ أما إذا كانت الزيادة في أحدهما يتبعها نقص في الآخر أو النقص في أحدهما تليه زيادة في الآخر، فإن معامل الارتباط يكون سالبا أو عكسيا.

الفرع الثاني: المنهج المقارن

إذا استطاع الباحث إيجاد كل من الظاهرتين الممثلتين للمتغير المستقل والمتغير التابع متى أراد، فإن المنهج المتبع هو الطريقة التجريبية بمعنى الكلمة؛ أما إن لم يستطع إيجاد إحداها متى شاء، فإن المنهج المعتمد للبحث هو الطريقة شبه التجريبية أو المقارنة. ولتقريب الصورة أكثر سنعرف بالمنهج المقارن (أولا) ثم نُبين أبرز مجالات تطبيقه (ثانيا) ونختتم ببيان محدوديته (ثالثا).

أولا: تعريف المنهج المقارن

مُقَارَن هو اسم المفعول لفعل قَارَنَ، فيقال قارن بين شيء وشيء آخر بمعنى وَازَنَ بينهما، عبر تركيز النظر في أوجه تشابههما واختلافهما.

قد يصل الباحث من خلال المنهج التجريبي إلى كشف خاصية (التلازم في التغير)، متى أدرك العلاقة السببية بين ظاهرتين، بأن أقام الدليل على أن إحداها سبب في وجود الأخرى، أو أن كلتا الظاهرتين نتيجة لسبب واحد بعينه؛ إلا أنه إذا لم يُدرك الباحث العلاقة السببية بأن كانت مثلا هناك ظاهرة ثالثة خفية توجد بين الظاهرتين بحيث تكون نتيجة لإحداها وسبب في وجود الأخرى، فإنه يستعين بالمقارنة كمنهج للتفكير العلمي يعتمد على القياس للتأكد من صحة النتيجة.

فإن استطاع الباحث باعتماد منهج المقارنة المؤسس على قياس الظاهرتين التوصل إلى العلاقة السببية، أمكن القول بأنه أقام البرهان العلمي؛ أما إن لم يقف على ذلك أو كانت العلاقة المكتشفة تناقض القوانين التي سبق إقامة الدليل على صدقها، عليه إعادة المقارنة لإيجاد حلقة الوصل بين هذه الظواهر.

ويقول دور كايم في هذا الجانب: "إنه ليس لدينا سوى طريقة واحدة لتبيين وجود علاقة منطقية بين حدثين - كالعلاقة السببية - وهي عمل مقارنة بين الحالتين اللتين يكون فيهما هذان الحدثان إما حاضرين كلاهما، وإما غائبين كلاهما، ثم البحث عما إذا كانت التقلبات التي تطرأ عليهما في هذه الظروف المختلفة تدل على تعلق أحدهما بالآخر".

وفي هذا الإطار فلا يمكن الحكم على ظاهرة ما بأنها مفيدة وضرورية إلا إذا قارناها بنموذج (سليم)، حتى نستطيع القول بأنها سليمة هي الأخرى أم لا؛ ولو لم يكن الأمر كذلك لما استطعنا أن نبرهن مثلا على أن وضع الصحة يختلف عن وضع المرض.

وبناء عليه، يتبين أن المنهج المقارن لا يتسم بالدقة، ذلك أنه إذا صح القول بأن كل ظاهرة سليمة مفيدة على أقل تقدير، فإن بالقابل ليس من الضروري أن تكون الظاهرة مفيدة حتى تكون ظاهرة سليمة.

ثانياً: أهم مجالات تطبيق المنهج المقارن

إن المنهج المقارن يهدف إلى الوقوف على الاختلاف والائتلاف بين الظواهر، ومحاولة إثبات صدق الفرضيات، والتحقق من صحة النتائج وقيمة الدلائل والبراهين. وبهذا المعنى، فإن المنهج العلمي المقارن يُعنى بدراسة أوجه الشبه والاختلاف بين الأنماط الرئيسية للسلوك الاجتماعي، وقد أثبت جدواه كمنهج علمي في مجموعة من المجالات الهامة منها:

- ✓ دراسة السلوك السياسي كانتخابات المجالس الترابية و الانتخابات التشريعية، وإقبال أو عزوف المواطنين على عملية التصويت.
- ✓ دراسة سلوك إجرامي معين في علاقته بأوضاع اجتماعية متباينة، كمقارنة نسب التبليغ عن الجرائم الماسة بالشرف بين المجتمعات العربية والغربية..

✓ دراسة بعض الأنظمة القانونية، كمقارنة قانونيين منظمين للأسرة متعاقبين من حيث تأثيرهما في استقرار الأسر من خلال البحث مثلا في: نسبة الإقبال على الزواج، ونسبة الطلاق، ومدى حمايتهما لحقوق الأطفال...

✓ دراسة النماذج المختلفة من التنظيمات المحلية: كالأحزاب السياسية والنفقات العمالية والجمعيات والتعاونيات...

✓ مقارنة نُظْم الحكم السياسي بين المجتمعات وفقا للنمط الرئيسي السائد فيها: ديمقراطي، دكتاتوري، ملكي، جمهوري، إمبراطوري...

ثالثا: محدودية المنهج المقارن

بالرغم من النتائج الهامة التي حققها هذا المنهج بيد أن له سلبيات أهمها:

- ✓ لم يوضح بشكل جلي سبب وجود الظاهرة.
- ✓ لم يبين العوامل والمؤثرات السلبية أو الإيجابية التي ساعدت على ظهورها.
- ✓ لم يوضح تبعات وآثار الصفات التي اكتشفها منهج المقارنة.
- ✓ لا يركز هذا المنهج على تأثير الظاهرة المدروسة على بقية الظواهر الاجتماعية المقارنة، بل فقط يحاول الكشف على علاقة سببية بين الظاهرة المدروسة والظاهرة المقيس عليها.
- ✓ إن المقارنة تكون ظاهرية فقط وليست داخلية، فهي مقارنة غير عميقة وتقتصر على إبراز التشابه والمفارقة بين الظواهر.
- ✓ يُغفل منهج المقارنة حقيقة أنه لا يمكن فصل الظاهرة محل الدراسة عن محيطها التي نشأت فيه، فهي ليست مجردة من الارتباطات الاجتماعية.
- ✓ وأخيرا قد تحدث تغيرات جذرية في الفترة ما بين المقارنة الأولى والثانية، مما يؤثر على صحة نتائج المقارنة وثباتها.

المطلب الثالث: نظريات المنظومة

مفهوم المنظومة يتبلور في شكل مجموعة متناسقة تساهم سائر عناصرها بأشكال مختلفة وأساسية في الوصول إلى هدف واحد، ويتوقف أحدها على الباقي، حيث تتألف المنظومة من فروع أساسية لا يمكن الفصل بينها وهي البنية والوظيفة والنسق؛ وبالتالي فإن

البنوية تستدعي الوظيفة، وهذه الأخيرة لا تدرك إلى من خلال بنية تشتغل فيها وعليها، ونفس الأمر بالنسبة للنسق.

فما المقصود إذن بالمناهج المكونة للمنظومة ؟ من بنوية (فرع أول) ووظيفية (فرع ثان) ونسقية (فرع ثالث).

الفرع الأول: المنهج البنوي

للبنوية مفهوم محدد (أولا) كما تُطبق بشروط محددة (ثانيا).

أولا: مفهوم البنوية

الأصل الاشتقاقي لكلمة بنية من فعل بَنَى أي أنشأ وشيد.

أما اصطلاحا فالبنوية هي التعامل مع الشيء على أساس أن له "بنية" ، أي ليس عديم الشكل، ويُشكل منظومة أي له نظام خاص من حيث تركيبه ووحدة انسجامه الداخلي والقوانين التي تضبطه وتسمح باستمراره.

وهكذا، يعرف جان بياجيه البنوية قائلا: "هي نظام من التحولات له قوانينه الخاصة باعتبارها نسقا - في مقابل الخصائص المميزة للعناصر - علما أن من شأن هذه البنية أن تظل قائمة، ويزداد ثراؤها بفضل الدور الذي تقوم به تلك التحولات نفسها، دون أن يكون من شأن هذه التحولات أن تخرج عن حدود تلك البنية، أو تستعين بأية عناصر أخرى خارجة عنه".
وعن البنوية كمنهج تحليل أشار شتراوس إلى أنه: "ينبغي على الباحث أولا أن يجمع الحقائق المتفرقة ويحللها في قائمة شاملة، وثانيا: أن يعين الروابط المقابلة بين الحقائق ويصنفها في مجموعة ويحدد ارتباطاتها الداخلية. وثالثا: أن يركب الأجزاء في كيان واحد، أي العناصر المعينة في بنية واحدة، ولا تخل بالانتظام الذاتي لها".

ثانيا: شروط البنوية

البنوية كأداة منهجية تساعد على فهم الظواهر من خلال النظر إلى واقعها كبنية مستقلة (شخصية، هيئة، ثقافة، مجتمع...)، ولا يمكن بواسطتها فهم الظواهر الإنسانية إلا من خلال اعتبار الشخص يدخل في شبكة من العلاقات الرمزية التي لها بنيات وهيكل محددة، يشارك فيها ويتفاعل معها ويؤثر ويتأثر بها عن وعي أو عن غير وعي؛ لكن حتى تتحقق للظاهرة بنية يُشترط فيها ما يلي:

1- أن تكون عناصر الظاهرة مترابطة فيما بينها، أي تتشكل منظومة تحكم عناصرها.
2- التأثير المتبادل بين عناصر الظاهرة بحيث أن أي تغيير يطرأ على عنصر يؤثر على باقي العناصر.

3- القدرة على التنبؤ بما سيطرأ على البنية نتيجة أي تغيير يمس أحد العناصر.
4- يشترط في البنية محل البحث أن تكون شاملة لأغلب الوقائع المتعلقة بالظاهرة.

الفرع الثاني: المنهج الوظيفي

المنهج الوظيفي يقوم على قواعد أساسية (ثانيا) لكن قبل عرضها نوضح مفهوم هذا المنهج (أولاً).

أولاً: مفهوم المنهج الوظيفي

الوظيفة لغة هي المهنة أو العمل، وفعل وَظَّفَ مرادف لَشَعَلَ واستخدام، ونقول وَظَّفَ الشخص إذا عينه وأسند له عملاً.

وتتأسس الوظيفية على النظر لكل أمر من خلال المَهْمَةُ التي يؤديها؛ و يتأثر المنهج الوظيفي بقوانين وثوابت علم البيولوجيا، حيث يقوم على مماثلة عضوية بين الجسم الحي والظواهر الاجتماعية، وبذلك تتميز الوظيفية عن البنيوية.

فحسب المنهج الوظيفي المجتمع كالكائن الحي يبحث دائماً عن التوازن حتى في إطار التطور المستمر الذي يعرفه.

إن البيولوجيا تقوم على مبدأ أن الكائن العضوي يمثل نسقا يتألف من أجزاء ترتبط فيما بينها ارتباطاً وظيفياً في إطار الاعتماد المتبادل، وتطبيقاً لمفهوم الوظيفة هذا فإن النظم الاجتماعية شبيهة بالكائن الحي، وقابلة للتصنيف على ضوء الوظائف الرئيسية التي تؤديها، فالنظم الاقتصادية تؤدي وظيفة الإنتاج والتوزيع لإشباع الحاجات الاستهلاكية للإنسان. والأسرة تؤدي وظائف التوالد والتنشئة الاجتماعية وحفظ النوع البشري، والنظام السياسي يقوم بوظيفة حماية المواطنين داخليا وخارجيا، والنظم الدينية تؤدي وظيفة الأمن الروحي...

غير أن المجتمع يحتاج إلى آلية يتمكن من خلالها من تأدية وظائفه والحفاظ على بقائه واستمراريته، وهي آلية التبادلية.

والتبادلية هي عملية التوافق والمشاركة في القيم، وبها يستطيع الناس تحقيق التكيف ليجدوا أنفسهم في مواقف متبادلة ومتساندة.

ثانياً: القواعد الأساسية للمنهج الوظيفي

تأسيساً على ما تقدم يبني الاتجاه الوظيفي على ست أفكار أساسية:

- 1- التعامل مع موضوع البحث على أنه نظام يتألف من أجزاء مترابطة قائمة على الاعتمادية التبادلية.
- 2- لكل نظام احتياجات أساسية عليه تلبيتها.
- 3- النظام في حالة توازن يتحقق بتلبية أجزائه لاحتياجاته.
- 4- أجزاء المنظومة قد تكون وظيفية تسهم في توازنه، أو غير وظيفية أي عديمة القيمة، أو ضارة بالنظام أي تضعف توازنه.
- 5- يتم تلبية متطلبات النظام بواسطة تغيرات أو بدائل.
- 6- وحدة التحليل بالنسبة للنظام هي الأنشطة.

الفرع الثالث: المنهج النسقي

سنعرض لمفهوم المنهج النسقي (أولاً) ثم نوضح آليات تطبيقه (ثانياً).

أولاً: مفهوم المنهج النسقي

النسق لغة مصدر لفعل نَسَقَ، والنسق لفظ يُطلق على ما كان على نظام واحد من كل شيء، فنقول قصة مُتناسقة إذا كان كل جزء منها ينسجم مع باقي الأجزاء.

والتحليل النسقي يقوم على النظر للظواهر والأشياء ليس من خلال بنيتها ولا من

خلال وظيفتها، بل من خلال اتساقها، أي مقاربتها كنسق.

ويُعرف النسق بأنه: "عبارة عن فاعلين أو أكثر يتبوأ كل منهم مركزاً أو مكانة

متميزة عن الآخرين، كما يؤديون دوراً متميزاً، فهو عبارة عن نمط منظم يحكم العلاقات بين

الأعضاء ويصف حقوقهم وواجباتهم اتجاه بعضهم ضمن إطار من القيم المشتركة".

والفكرة المحورية للمنهج النسقي هي بناء نموذج من التفكير يتسم بالشمولية، وقادر على

دراسة التفاعلات خلال حركيتها وليس سلبيتها وسكونها، أي التفاعلات الدينامية.

لقد استفاد التحليل النسقي من تقنيات الاتصال، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار أن النسقية تمد الباحث بالأدوات العقلية التي تتيح الاتساق مع مساهمات البنيوية أو تتجاوزها، إنها تدفع إلى تتبع المبادلات داخل التنظيم، وإلى النظر إلى المجموعات كأنساق متفتحة، وإلى رصد العلاقات المتحركة بين المجموعة والوسط وإلى مواجهة سياقات اتخاذ القرار وتغيير القرار.

ثانياً: آليات تطبيق المنهج النسقي

يقوم المنهج النسقي على أربع مفاهيم أساسية: الفعل الاجتماعي، الموقف، الفاعل وتوجهات الفاعل.

هذا ويعتمد هذا المنهج في تحليله للظاهرة محل البحث على الآليات التالية:

1- **التكيف:** هو مجموع الأفعال التي تؤسس العلاقات بين النسق وبيئته الخارجية، ومضمونه الحصول على المصادر التي يحتاجها النسق ثم ترتيبها لتساعد في إشباع الحاجات.

2- **تحقيق الهدف:** مضمونها تعبئة المصادر والجهود لتحقيق أهداف النسق.

3- **تحقيق التكامل:** وهو العمل على ضمان الاستقرار داخل النسق، ومضمونه الأفعال التي تعمل على حماية النسق ضد التغييرات المفاجئة لتحافظ على التماسك والتضامن اللازم لبقاء النسق في حال من الأداء الوظيفي الملائم.

4- **الحفاظ على النمط:** إن النسق يحتاج إلى مجموعة من الأفعال التي تمد الفاعلين بالدوافع والطاقة حتى يستمر سعيها وراء أهدافها.

وخلاصة القول فإن البنية والوظيفة والنسق تشكل جميعها عناصر رئيسية لمنهج تحليلي واحد، وذلك لوجود معادلة تربط بين المفاهيم الثلاثة: فالنسق ما هو إلا تلك الوظائف التي تحدث داخل بنية ما.

المطلب الرابع: مناهج التقويم

يُراد بمناهج التقويم المسالك العلمية التي يقصدها الباحث، ويستند عليها لتأسيس وإصدار حكم قيمي، في شأن ظاهرة معينة، من حيث ماهيتها وجوهرها وثبوتها من عدمها وصوابها من خطئها.

والحقيقة أن مناهج التقويم كثيرة ومتعددة، حيث نجد المنهج التحليلي، والمنهج الاستدلالي، والمنهج التوثيقي، و المنهج الجدلي أو الديالكتيكي، والمنهج الاستقرائي، والمنهج الاستنباطي؛ غير أننا سنقتصر على دراسة أهم منهجين لشمول محتواهما جل آليات عمل باقي المناهج، وهما المنهج التحليلي (الفرع الأول) والمنهج الاستدلالي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المنهج التحليلي

يتعين تحديد مدلول المنهج التحليلي (أولاً) ثم تبيان خطواته (ثانياً).

أولاً: مفهوم المنهج التحليلي

يجد تحليل وتفسير المعطيات والبيانات والمعلومات وفقاً لمنهج علمي واضح، أهميته في كونه يعطيها قيمتها الحقيقية، ذلك أن عملية جمع هذه المعطيات بدون تحليلها لا يحقق نتائج تجيب على الاستفسارات والإشكالات التي تطرحها.

لذلك، فإن المنهج التحليلي يقوم على دراسة الإشكالات العلمية المختلفة، تفكيكاً، أو تركيباً، أو تقويماً.

فإذا كان الإشكال الذي تطرحه المادة موضوع التحليل عبارة عن تركيبة منغلقة، قام المنهج التحليلي بتفكيكها، لإعطاء التفسير الملائم لجزئياتها وإرجاعها إلى أصولها.

أما إذا كان الإشكال خلاف ما سبق يتعلق بمادة مدروسة تتميز بالشتات والتناثر، قام المنهج التحليلي بدراسة طبيعتها ووظائفها و الوصول إلى الرابط بينها لتركيب أصل ما أو قاعدة ما. كما يمكن أن يقوم المنهج التحليلي، على تقويم إشكال ما، أي نقده وترشيده من خلال توضيح مواطن الخطأ والصواب في المادة المدروسة.

ثانياً: خطوات المنهج التحليلي

يعتمد المنهج التحليلي على ثلاث آليات علمية، قد تجتمع كلها في دراسة المادة الواحدة، وقد تنفرد إحداها بتشديد البحث برمته، وترتيبها المنطقي هو التفسير أو التفكيك (أ) والنقد أو الترشيح (ب) والاستنباط أو التركيب (ت).

أ- التفسير:

التفسير هو ذلك العمل الذهني الذي يقوم على تأويل وتعليل المادة موضوع البحث، من خلال الفهم الصحيح لمصطلحاته ومقاصده، حتى يتضح المُبهم منها وتُحل إشكالاتها. والتفسير كآلية من آليات المنهج التحليلي تتم على مستويين بحسب طبيعة المادة محل الدراسة، وهما كالتالي:

- **تفسير بسيط:** ويتم من خلال شرح المادة العلمية موضوع البحث وتحليل مكوناتها، واستخراج مُكَمِّمِهَا وَمُتَشَابِهِيهَا، وَمُطْلَقِهَا وَمُقَيِّدِهَا، وخاصها وعامها، وسابقها ولاحقها، ومُؤْتَلَفِهَا وَمُخْتَلَفِهَا. مع استجلاء حقيقة كل مصطلح شرحا وتعريفا.
- **تفسير مُرَكَّب:** هو الذي ينطلق من حيث انتهى الأول، إذ ينتقل بعد الفراغ من جميع مقومات التفسير البسيط إلى مستوى العلية، أي إرجاع القضايا إلى أصولها وربطها بأسبابها وعللها. فإذا كنا في مستوى التفسير البسيط نبحت عن الإشكالات التي تطرحها مادة علمية معينة من خلال معرفة هيئتها ووضعها؛ فإنه في مستوى التحليل المركب ندقق في أسباب وعلل صياغتها على هذه الهيئة وتشكلها بهذا الوضع، لفهمها فهما صحيحا ومعقفا واستجلاء حقيقتها.

ب- النقد:

التحليل النقدي هو في عمقه عملية تقويم وتصحيح وترشيد بغية بيان مواطن الخطأ والصواب، وهو عبارة عن محاكمة للمادة العلمية موضوع الدراسة في ضوء القواعد العامة المتفق عليها في الفرع العلمي الذي تندرج في إطاره المادة محل البحث.

الاستنباط:

الاستنباط لغة اسم مشتق من فعل اسْتَنْبَطَ بمعنى استخرج؛ واصطلاحا هو استخراج المجتهد للمعاني والأحكام من النصوص ومصادر الأدلة؛ ويُراد به الاستنتاج الاجتهادي. ولذلك، فإن الاستنباط هو عملية ذهنية يتم من خلالها استنتاج حكم جزئي بناء على قاعدة كلية، ومن مقومات هذه الآلية من آليات المنهج التحليلي، الانتقال من الكليات والأصول والقواعد العامة لتركيب وبناء أحكام خاصة بالجزئية موضوع بحث المُسْتَنْبِط.

الفرع الثاني: المنهج الاستدلالي

سنحدد حديد معنى الاستدلال (أولا) ثم نبين أدواته (ثانيا).

أولاً: معنى الاستدلال

الاستدلال كمنهج من مناهج التقويم أو التقييم *evaluation* هو البرهان الذي يبدأ من أمر مسلم به ويسير إلى أمر آخر ينتج عنه بالضرورة. كما هو الشأن بالنسبة للعمليات الحسابية التي يجريها الرياضي دون اللجوء إلى إجراء تجارب، أو الاستدلال الذي يعتمد على ما لديه من مبادئ قانونية.

وعليه، فالاستدلال في جوهره عملية عقلية منطقية تعتمد الانتقال من مبادئ وقضايا مُسَلَّم بها إلى قضايا أخرى تُستنتج وتُستخلص منها بالضرورة.

وقد قسم رجال المنطق مبادئ المنهج الاستدلالي إلى: البديهيات والمصادر والتعريفات.

- **البديهيات:** الأمر البديهي يكون بَيِّن بنفسه ولا يحتاج لبرهان، ويُطلق لفظ البديهي على القاعدة المُسَلَّم بها من قِبَل كافة العقول؛ ومن الأمثلة على ذلك: قاعدة: "من يملك الأكثر يملك الأقل".

- **المصادر:** وهي قضايا تركيبية أقل يقينية من البديهيات، فهي غير بينة وغير عامة ومشتركة، ولكن يُصادر على صحتها ويسلم بها منطقياً؛ فهي عبارة عن قواعد تُستنتج منها نتائج دون الوقوع في التناقض. ومن بين المصادر: قاعدة: "الإنسان يفعل أولاً ما يراه أنفع له" وقاعدة "كل إنسان يطلب السعادة".

- **التعريفات:** التعريف هو تعبير عن ماهية المُعرَّف؛ ويتركب من أمرين: المُعرَّف وهو الأمر المراد تعريفه، والمُعرَّف وهو القول الذي يحدد خواص وعناصر الشيء المُعرَّف.

و لقد أثبت علم المنهج أن هذه المبادئ الثلاثة متداخلة فيما بينها ومتكاملة ومتعاونة في تحقيق العملية الاستدلالية، من أجل استخراج النتائج والنظريات والبرهنة على صحتها.

ثانياً: أدوات الاستدلال

يعتمد الاستدلال كمنهج علمي على مجموعة من الأدوات أهمها:

القياس: القياس لغة اسم لفعل قَاسَ، ويأخذ معنى ردُّ الشيء إلى نظيره، كما قد يأخذ معنى التمثيل والمقارنة فنقول لا يُقاس الله بخلقه أي لا يمثل ولا يقارن؛ ويأتي بمعنى التقدير، فنقول قاس الثوب إذا قدر حجمه.

وإصطلاحاً هو إلحاق أصل بفرعه في الحكم لاتحادهما في العلة. وعند الأصوليين هو رد واقعة غير منصوص عليها إلى واقعة منصوص عليها لاتفاقهما في العلة، وبالتالي إضفاء نفس الحكم عليهما. وهو ما يعرف بقياس الغائب على الشاهد فقهما.

أ- **التجريب العقلي**: ويعني عند الاستدلاليين قيام الباحث بواسطة ملكته الفكرية بكل الفروض والتحقيقات اللازمة لإقامة البرهان على حقيقة ما، فهو يختلف عن المنهج التجريبي، لأنه عملية داخلية أي داخل العقل الإنساني، حيث يقوم بتجريب وقائع وأوضاع وفروض عقلية لاستخلاص النتائج التي تؤدي إليها هذه الفروض داخل الذهن الإنساني.

ب- **التركيب**: هو عملية عقلية عكسية تنطلق من أمر صحيح معلوم الصحة إلى استخراج النتائج والمعارف المراد استخلاصها منها؛ وعملية التركيب هي نقطة التقاء المنهجين التحليلي والاستدلالي، باعتبارهما منهجين تقييميين.

المبحث الثاني: الخطوات العملية اللازمة لإنجاز البحث العلمي

سنناقش قواعد إعداد المادة العلمية موضوع البحث القانوني (مطلب أول) و قواعد صياغة الأفكار وتوثيقها (مطلب الثاني).

المطلب الأول: قواعد إعداد المادة العلمية موضوع البحث القانوني

كأي بناء لا بد من اختيار الأرضية أي الموضوع (فرع أول) ثم تجميع المادة العلمية الخام اللازمة للتشييد (فرع ثان) ووضع التصميم (فرع ثالث).

الفرع الأول: اختيار موضوع البحث

سنعرف البحث الأكاديمي (أولاً) ثم نبين ضوابط اختياره (ثانياً).

أولاً: مفهوم البحث الأكاديمي

البحث العلمي هو: " وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق للمادة القانونية، الذي يقوم به الباحث، بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو

تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق، خطوات المنهج العلمي".

ثانياً: ضوابط اختيار موضوع البحث

يجب أن يتوافر في البحث العلمي القانوني شرطين أساسيين:

أ- أن يكون موضوع البحث ذا قيمة علمية ومتسماً بالجدة

وهذا يفرض على الباحث اختيار موضوع ذا قيمة علمية، وفقاً للمقاييس الموضوعية الثابتة في علم القانون، ولذلك فإن الموضوع يجب أن يتسم بالجدة والجديّة وبناء عليه، يُنصح الباحث بالابتعاد عن النظريات العامة للقانون، إلا إذا كانت منطلقاً لدراسة قانونية جديدة؛ وعليه أن يتجه للبحث في المؤسسات والنظم القانونية الجديدة، أو على الأقل يجب أن يكون الإشكال المحوري المثار جديداً، وتكون الحلول المقترحة تتصف بالابتكار والحدثة.

ب- أن يكون موضوع البحث محددًا

يُفترض في البحث القانوني أن يكون دراسة معمقة لموضوع محدد بدقة. ويُقصد بتحديد موضوع البحث حصره في جزئية معينة، ومن مميزات ذلك أن يتخذ الباحث منحا عموديا في بحثه، بأن يتعمق داخل الإشكال الواحد، مع مقارنة المواضيع ذات الارتباط الموضوعي؛ وهنا يتبلور دور المشرف في مساعدة الباحث على تحديد الموضوع، حتى لا يُنجز عملاً جديداً مختصراً أو عملاً جديداً مبالغ فيه، مع توخي الإثقان.

الفرع الثاني: تجميع المادة العلمية المرتبطة بالبحث

بعد اختيار موضوع البحث ينطلق الباحث في الاطلاع وتجميع المعلومات والمصادر والمراجع ذات الارتباط بمحل البحث عموماً أو بكل جزئية من جزئياته، وذلك للإلمام به وفهمه من جهة، والاستناد عليها خلال مرحلة تحريره من جهة ثانية، لذلك فإن البحث الذي تنعدم أو تنذر فيه المراجع يفقد قيمته العلمية.

وبعد وضع القائمة الأولية الرئيسية للمراجع يشرع الباحث في القراءة والتأمل والفهم والاستيعاب للوصول إلى حقائق علمية دقيقة وواضحة، وفقا للقواعد التوجيهية التالية:

- القراءة في دوائر المعرفة العامة ثم المتخصصة.
- تحديد الإطار القانوني للموضوع في ضوء مصادره التشريعية، من خلال تحديد النص أو النصوص القانونية الخاصة المنظمة له، ثم النصوص القانونية العامة ذات الارتباط المباشر به. كما يمكن الرجوع إلى القوانين السابقة الملغاة أو المعدلة للمقارنة، أو الرجوع إلى مشروع القانون المعني قبل اعتماده وإلى المناقشات البرلمانية المواكبة للتصويت عليه، إذا كان من شأنها أن تقيّد في تفسيره.
- الاطلاع على موقف القضاء من الموضوع، مع التركيز على توحيد أو اختلاف محاكم الموضوع في شأنه، وكذا موقف محكمة النقض.
- القراءة في كتب الفقه العامة (الدراسات والمؤلفات الفقهية ذات العلاقة بالموضوع) تم المراجع الفقهية المتخصصة (مقالات، رسائل و أطروحات، كتب فقهية متخصصة...).
- الاطلاع على النظم القانونية الدولية المماثلة، والاطلاع على الفقه الأجنبي المقارن ومواقف الاجتهاد القضائي المقارن من المادة القانونية موضوع البحث، إذا استدعى تفسيرها ذلك، أو كان البحث مقارنا.
- إعطاء الأولوية للمؤلفات الحديثة واعتماد آخر طبعة للكتاب الواحد.

الفرع الثالث: وضع التصميم

تصميم البحث هو تلك العملية العقلية التي تمكن الباحث من التنظيم المنطقي لخطوات البحث ورسم هيكله، من خلال تبويبه وتقسيمه في شكل يُمكن من الإلمام بمختلف جوانبه، والإجابة على إشكاله المحوري، والإشكالات الفرعية التي يطرحها. فهو بمثابة التشكيل الهندسي المقترح لبناء البحث، أي الهيكل التصوري الذي يُصاغ فيه موضوع البحث.

ويجد التصميم أهميته في أنه في غيابه سيكون البحث عبارة عن سرد لكلام دون خيط رابط ودون تنظيم للأفكار، مما يفقد معه البحث قيمته العلمية.

وللتصميم القانوني أهمية بالغة نظرا لما يعرفه علم القانون من صرامة منهجية تتطلب الدقة والوضوح؛ مع الإشارة إلى أنه لا يمكن الحديث عن تصميم نهائي للبحث إلا عند الفراغ من البحث برمته، فالتصميم الأولي يبقى طوال مراحل الإنجاز خاضعا للتعديل والترميم بالزيادة والنقص.

وبالنتيجة، فإنه يشترط في التصميم ما يلي:

- أن يستجيب للتناسب المطلوب بين الإشكال المطروح والجواب عنه.
- شمولية التصميم من خلال تعرضه لجميع القضايا التي يطرحها الموضوع.
- أن يمكن الباحث من الإجابة على جميع الإشكالات الفرعية.
- الترتيب المنطقي في إبراز الأفكار الجوهرية والجزئية.
- تفادي التكرار والتداخل في المضامين بين عناصر الموضوع وعناوينه الرئيسية والفرعية.

- مراعاة وتحقيق التوازن الكمي بين التقسيمات الأساسية والجزئية.
- يجب أن يعكس التصميم مدى فهم وإلمام الباحث بالموضوع، باعتباره يعكس موقفه الفكري.

المطلب الثاني: قواعد صياغة البحث واقتباس الأفكار وتوثيقها

شكليات صياغة البحث (الفرع الأول) احترام قواعد اقتباس أفكار الآخر (الفرع الثاني) ثم توثيق المراجع المعتمدة خلال عملية التحرير (الفرع الثالث).

الفرع الأول: شكليات صياغة البحث

يراد بشكليات صياغة موضوع البحث فن كتابة وتحرير البحث العلمي، مع التقيد بأصول الكتابة القانونية، ويتحقق ذلك من خلال احترام ما يشترط في تحرير الأجزاء الرئيسية للبحث من الناحية الشكلية، وذلك فيما يخص جميع عناصر الموضوع كما يلي:

أولا: عنوان البحث:

العنوان عَلمٌ على البحث، لذلك يجب أن يتسم بالدقة في صيغته، لأنه الوجه الخارجي لجوهر الموضوع، وتوسيع معالم الإشكال إنما يكون ابتداء من خلال تحليل عبارات العنوان؛ ذلك أن موضوع البحث هو العنوان ذاته، وهما وجهان لعملة واحدة، تماما كما يرتبط المصطلح بمفهومه، ويشترط فيه ما يلي:

- أن يكون العنوان دالا على محتوى البحث.
- أن يكون مختصرا و واضحا وشاملا لكافة أجزاء البحث.
- على الباحث تجنب العناوين الغامضة والطويلة والتي يكتنفها لُبس، كما يفضل تجنب العناوين المركبة إلا إذا كانت تفيد المقارنة.
- أن يحقق التطابق بين أهداف البحث ومحتواه.

ثانيا: المقدمة:

المقدمة هي تعريف إجمالي بالبحث شكلا ومضمونا، وهي وحدة مصغرة مستقلة بذاتها، تكون في أول البحث، وهي مع ذلك آخر ما يُنجز؛ نظرا لأنها تتضمن الحديث عن الموضوع بشكل عام، من حيث علاقة الباحث به، وعلاقة الإشكال المبني عليه بالمجال المعرفي الذي أنجز في إطاره، وقيمه العلمية، ثم المنهج المتبع في الإنجاز جُملة، وفي الدراسة خاصة، بحثا وعرضا، وكذا العوائق الحقيقية التي اعترضت الباحث، هذا مع التركيز الشديد، والمبادرة إلى فتح ملف الإشكال مباشرة، والإعلان عن التصميم العام. وينبغي أن تتضمن العناصر التالية:

- تحديد الموضوع ووضعه في إطاره العام، ثم في إطاره القانوني الخاص.
- تحديد مفاهيمه ومصطلحاته الأساسية مع تمييزها عما شابهها من مفاهيم.
- الإشارة إلى التطور التاريخي للمفهوم أو المؤسسة القانونية موضوع البحث.
- توضيح أهمية الموضوع العلمية والعملية.
- تبيان الصعوبات التي واجهت الباحث.
- طرح الإشكال المحوري الذي تثيره الدراسة.
- الإعلان عن المنهج أو المناهج المعتمدة في تحليل ومناقشة موضوع البحث.
- وفي ختام المقدمة يعلن الباحث عن التقسيم الرئيسي للموضوع.

ثالثا: صلب الموضوع:

يُشكل العرض المادة العلمية الأساسية للبحث، لأنه يتضمن العناصر الأساسية لمادة البحث من أبواب وفصول ومباحث ومطالب وفروع وتفصيلات جزئية؛ وعادة ما يعتمد الباحث أحد التصميمين العلميين التاليين في تقسيمه وتبويبه لصلب الموضوع:

أ- التصميم الأنجلوسكسوني:

ينطلق هذا التصميم من تقسيم الموضوع إلى عناصر كبيرة (أقسام أو أبواب أو فصول) دون حاجة إلى تفريع وتجزئة، ودون تحقيق التوازن بين العناصر. ويتسم هذا التصميم بالوضوح والسهولة في عرض الأفكار وضبطها، غير أنه لا يُمكن من تعميق البحث والمقارنة.

ب- التصميم اللاتيني:

إن اعتماد التصميم اللاتيني يقتضي تقسيما منطقيا، وهو يستند على أسس ومعايير علمية منطقية وموضوعية، بإعطاء عنوان لكل فكرة أو موضوع أساسي أو ثانوي، أصلي أو فرعي، عام أو خاص، كلي أو جزئي، بحيث يوحي العنوان بمحتواه؛ وذلك مع إيجاد رابطة منطقية بين كل فكرة وفروعها، وصولا إلى الربط بين كافة أفكار البحث.

و ينبنى هذا التصميم على التقسيم الثنائي الأساسي والفرعي (يمكن استثناء اعتماد تقسيم ثلاثي أو رباعي في بعض التقسيمات الفرعية مع مراعاة التوازن المطلوب بينها) مع تحقيق التوازن بين مختلف عناصر البحث، ويقوم على إعطاء عنوان لكل فكرة يوحي بمحتواها، مع إيجاد رابطة منطقية بين الفكرة الواحدة وفروعها، ثم الوقوف على رابطة منطقية بين كافة أفكار البحث.

رابعا: الخاتمة

هي الإعلان عن نهاية مسار البحث، و يُشترط فيها الإيجاز والتركيز والاختزال الدقيق، حيث يعرض من خلالها الباحث الاستنتاجات والاقتراحات التي خلص إليها البحث، من حيث النتائج والحقائق العلمية المتوصل إليها، وإما تصور موجز لمستقبل البحث في الإشكال محل الدراسة جزئيا أو كليا، ويمكن الجمع بين هذا وذاك، ولا يمكن أن تكون أبدا تلخيصا لصلب الموضوع.

الفرع الثاني: الأسلوب العلمي في عرض الأفكار وقواعد الاقتباس

سنوضح عمليتي تحليل ومناقشة الأفكار (أولاً) ثم قواعد اقتباس الأفكار (ثانياً).

أولاً: الأسلوب العلمي في عرض الأفكار

من المؤكد أن الأسلوب المعتمد في تحرير البحوث في مختلف فروع العلوم القانونية يختلف عن المفهوم اللغوي للأسلوب المعتمد في المواد الأدبية، حيث يتضمن مدلول الأسلوب هنا العديد من العناصر والخصائص التي تطبع وتميز الأسلوب العلمي القانوني، والمستمدة أساساً من اختلاف الدلالة الاصطلاحية القانونية ذات الارتباط بالحقل المعرفي القانوني، والتي قد تختلف دلالتها عن تلك المتعارف عليها لغوياً كعبارة مسطرة (إجراءات)، وعبارة رسم قضائي (صوائر تؤدي بالمحكمة) وعبارة رسم عدلي (وثيقة يحررها العدول)؛ إضافة إلى العبارات المشكلة للحقل المعجمي القانوني الخاص والتي تتطلب شرحاً قانونياً كالتهيير والتهيير والارتفاق والشفعة والاستحفاظ والتسديد والتوليج واعتصار الواهب...

كما أن الأسلوب القانوني يجب أن يتميز بسلامة اللغة وانضباطها للقواعد النحوية والصرفية والتركيبية، إضافة إلى الدقة والوضوح والإيجاز والتركيز الدال والمفيد، وعدم التكرار، والقدرة على تنظيم المعلومات والأفكار وعرضها وتقديمها بطريقة منطقية، وفقاً لمنهجية محددة، تتأسس على الدقة والوضوح في التحديد، بعيداً عن الغموض والإبهام والعمومية في العرض؛ مع الحرص على تدعيم الأفكار المعروضة بالأدلة القانونية التي تسندها وتؤكددها.

ثانياً: قواعد الاقتباس

مفهوم الاقتباس (أ) وأنواعه (ب).

أ- مفهوم الاقتباس

لغة يقال اقتبس الشعلة من النار، والقبس جمعها أقباس وهو شعلة من نار تؤخذ على طرف عود، وهو مصدر للفعل الخماسي اقتبس ومعناه أخذ.

وإصطلاحاً له معنيان متقاربان: حيث يطلق أولاً على الكلام الذي ضمنه المتكلم أقوالاً لغيره، كما يطلق على الاستشهاد بأقوال وآراء الغير لتأكيد صحة فكرة وتأييدها، أو توضيحها، أو تقييمها وتأصيلها، أو نقدها وإثبات عدم جاهتها.

ب- أنواع الاقتباس: الاقتباس نوعان، حرفي وغير حرفي:

ب-1- الاقتباس الحرفي: هو أن يأخذ الباحث قولاً أو جزءاً من النص الأصلي حرفياً دون تصرف، و يتعين عليه أن يتوخى الدقة والأمانة في ذلك، مع نسبة القول المقتبس لصاحبه والإحالة على مرجعه هامشاً، وتكتب الفكرة المقتبسة حرفياً بين قوسين مزدوجين ((...)).

ب-2- الاقتباس غير الحرفي: هو الاستشهاد بفكرة الغير بتصرف، مع الحرص على تطابق المعنى الذي يقصده صاحبها، مع توخي الأمانة العلمية في ذلك.

الفرع الثالث: توثيق المراجع المعتمدة

أولاً: الإحالة

للإحالة معنى واحد (أ) رغم أنها على أنواع (ب).

أ- معنى الإحالة

يعبر عن الإحالة بالإرجاع، ومعناها الإسناد في هامش كل صفحة من البحث إلى المصدر أو المرجع المعتمد في المتن نصاً أو معنىً.

ب- أنواع الإحالات:

✓ إحالة المراجع: يستخدم هذا النوع للإشارة إلى المرجع الذي استعين به واقتبست

فكرة منه واستعملت في صلب الموضوع؛ ويحقق هذا الأمر العديد من المزايا: حيث يمكن القارئ من العودة للمصدر المعتمد إما للاستزادة في توضيح الفكرة، أو للتأكد من صحتها ونسبتها له.

✓ إحالة التفسير: يستعين الكاتب بهذا الصنف في حال كون أمر في متن البحث يكتنفه الغموض ويحتاج إلى توضيح.

✓ الإحالة تفادياً للتكرار: يستعمل الكاتب هذا الصنف من الهوامش تحديداً للإحالة خلال تفصيله في فكرة ما على فكرة مرتبطة بها ورد تفصيلها سابقاً في نفس البحث، أو سيرد تفصيلها لاحقاً في نفس البحث تفادياً للتكرار.

ثانياً: تصنيف المراجع المعتمدة

يقوم تصنيف المراجع على منطقتين تراتبيتين معينتين (أ) كما يجب تحديد كل مرجع تحديداً كافياً من خلال إيراد بيانات معينة (ب).

أ- التصنيف التراتبي للمراجع:

- ✓ أول تصنيف يُعتمد كتنظيم عام للبيبليوغرافيا يقوم على التمييز بين المراجع العربية وتلك المكتوبة بلغة أجنبية.
- ✓ تُصنف المراجع المعتمدة في البحث في شكل قوائم ابتداء من العام إلى الخاص: أي نبتدئ بالمراجع ذات الطبيعة العامة كالموسوعات والمعاجم...، ثم المؤلفات العامة ذات الارتباط بمجال الدراسة، ثم المؤلفات الخاصة بموضوع البحث إن وجدت.
- ✓ تحديد النصوص القانونية ذات الصلة المباشرة بموضوع البحث.
- ✓ ويأتي ذلك وضع لائحة بالأطروحات والرسائل الجامعية التي استعان بها الباحث.
- ✓ ثم المقالات المتخصصة.
- ✓ ثم مجلات التعليق على الأحكام والقرارات القضائية، مع وضع قائمة بالمجلات التي أخذت منها الأحكام والقرارات المنشورة.
- ✓ ثم لائحة بالمواقع الإلكترونية التي استخدمها الباحث خلال عملية البحث بأن استخراج منها مراجع الكترونية أو اجتهادات قضائية أو نصوص قانونية وطنية أو مقارنة...
- ✓ ويراعى في ترتيب كل لائحة مما ذكر وفقا للتسلسل الأبجدي للحرف الأول من اسم الكاتب.

ب- بيانات أهم أصناف من المراجع

تجدر الإشارة بداية إلى أن هذه البيانات هي نفسها التي يشار بها للمرجع بالهامش في أول مرة يأتي على ذكره؛ مع تسجيل اختلاف بسيط أنه عند تكرار الإحالة هامشا على نفس المرجع يُكتفى بإيراد اسم المؤلف وعنوان الكتاب متبوعا بعبارة مرجع سابق ثم رقم الصفحة المحال عليها.

و لكل نوع من المراجع المعتمدة بيانات معينة هي كالتالي:

- ✓ **الكتب:** ندون: اسم الكاتب، فعنوان الكتاب، ثم مؤسسة الطبع والنشر ومكانها، ثم سنة الطبع والنشر (مع الإشارة في حال عدم وجود اسم مؤسسة الطبع والنشر أو سنته إلى عبارة دون مؤسسة النشر ولا تاريخه)، كما يشار إلى رقم الكتاب أو

الجزء إذا كان المؤلف مكون من سلسلة كتب أو من أجزاء متفرقة. وبعد ذلك تدون الطبعة وسنتها كأن يذكر الطبعة الأولى 2018 (أو يشار إلى دون طبعة ولا سنة).

✓ **المقالات:** ندون اسم الكاتب، عنوان المقالة، اسم المجلة العلمية أو الدورية وعن أي مؤسسة تصدر، رقم المجلة أو الدورية وسنة الإصدار والنشر.

✓ **الرسائل والأطروحات:** اسم الباحث، عنوان البحث، طبعة ونوعية البحث (رسالة أم أطروحة)، اسم الجامعة ثم الكلية مع ذكر اسم الوحدة التابع لها البحث، ثم السنة الجامعية التي نوقش فيها البحث.

✓ **النصوص القانونية أو التشريعية أو التنظيمية:** يتعين على الباحث وضع بيانات النصوص القانونية التي اعتمد عليها في البحث: كدستور المملكة أو قوانينه التنظيمية، أو الظهائر أو النصوص التشريعية، أو المراسيم أو القرارات الوزارية. حيث يدون: نوع النص القانوني، وموضوعه، و ورقمه وتاريخ صدوره، وبيانات الجريدة الرسمية التي نشر بها (عددتها وتاريخها وصفحتها)

الفصل الثاني: تقنيات توظيف المعرفة القانونية

- منهجية تفسير وتحليل النص القانوني (مبحث أول)
- منهجية التعليق على حكم أو قرار قضائي (مبحث ثان)
- منهجية تقديم المعرفة القانونية في شكل وضع استشارة قانونية أو إيجاد حل لنانزلة ما (مبحث ثالث).

المبحث الأول: منهجية تحليل النص القانوني

يُراد بالنص القانوني موضوع التحليل، المادة أو الفصل التشريعي أو التنظيمي بالمعنى الدقيق للكلمة، كما قد يُراد به أي نص ذا محتوى قانوني، من قبيل القول الذي يؤسس لرأي أو مذهب فقهي قانوني حول مسألة معينة باعتبارها عملاً فكرياً؛ كما قد تُعرض للتحليل قاعدة من القواعد العامة للقانون، أو قاعدة من قواعد المنطق القانوني مستقلة أو في علاقتها بنص تشريعي ما.

المطلب الأول: آليات تحليل النص القانوني

تحليل النص القانون هو توضيح معناه من خلال مقتضياته بالتعرف على ما تحويه من أحكام، ذلك لأن النص القانوني عادة ما يُصاغ بلُغة قانونية مَحضة في شكل مختصر ومُرَكز، الأمر الذي يحيطه أحيان بالغموض.

أما تفسير النص القانوني فيُراد به تحديد المضمون الحقيقي للقاعدة القانونية بالكشف عن نطاق تطبيق أحكامها، وإيضاح ما يكتنف هذه الأحكام من غموض، أو يعترئها من نقص، ورفع ما قد تتضمنه من تناقض بين أجزائها، أو ما قد تحويه من تعارض بينها وبين قواعد قانونية أخرى.

ولأجله، فما هي طرق التفسير (فرع أول) وما هي أنواعه (فرع ثان).

الفرع الأول: طرق تفسير النص القانون

أولاً: الالتصاق بحرفية النص

تجد طريقة التفسير هاته مصدرها في مدرسة الشرح على المثون أو الالتزام بحرفية النص، وهي تقنية لا تقوم كما قد يوحي بذلك اسمها على التفسير الحرفي لعبارات النص كلمة كلمة، وإنما يكفي المعنى المستخلص من مجموع العبارات المكونة له. وبالتالي فإن العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني؛ حيث لا يمكن شرح كل عبارة على حدة وبشكل منعزل عن النص، بل يستخلص معنى العبارات المترابطة وتستخرج دلالات الجملة أو الفقرة بعد مقابلتها بباقي الجمل والفقرات والتوفيق بينها.

ثانياً: البحث عن فحوى النص

جدير بالتأكيد أنه لا يُعمل بهذه الطريقة إلا إذا لم تسعف حرفية النص في فهمه، كما لا يمكن الركون إليها إلا في المواد القانونية التي يسمح بالتوسع في تفسيرها. وذلك على اعتبار أن النص القانوني المقيد والدقيق المعنى بحكم مادته، كما هو الشأن بالنسبة للمادة الجنائية المنظمة للتجريم والعقاب، لا يجوز التوسع في تفسيرها، ذلك أن السماح بالتأويل من شأنه الخروج عن المعنى الحقيقي المنسجم مع السياسة التشريعية، ولا يصح تبعاً لذلك البحث عن فحوى النص وروحه في هذه الحالة، وإنما يُلتزم بحرفيته مع التقيد بتفسير ضيق.

وبناء عليه، فإن فحوى النص القانوني هو المعنى الذي يستفاد من إشارته (أ) أو دلالاته (ب) أو اقتضائه (ت).

أ- إشارة النص

يقصد بالمعنى المستفاد من إشارة النص، ذلك المعنى الذي لا يفهم من العبارات المكونة لها، وإنما باعتماد مستلزماته وما تفضي إليه وما تشير إليه من معنى. وذلك بناء على ما تتبادر لذهن المفسر من معاني لا تبرز ظاهرياً أثناء قراءة ألفاظه، حيث يستخلص تلك الإشارات وما تدل عليه من معاني بفضل تكوينه القانوني.

ب- دلالة النص

التفسير هنا يتجاوز عبارات النص وما تشير إليه من معنى، من خلال استنتاج دلالة النص بالبحث عن مفهوم الموافقة أو مفهوم المخالفة كما يلي:

ب-1- مفهوم الموافقة

إن إعمال مفهوم الموافقة يقضي بتطبيق حكم المنطوق به على المسكوت عنه لاتحادهما في العلة؛ فإذا كانت واقعة معينة منظمة بنص قانوني صريح، ثم وجد المفسر أن واقعة أخرى مماثلة للأولى في العلة، غير أن المعنى الحرفي للنص لا يشملها، قام بتطبيق حكم الأولى على الثانية.

ب-2- مفهوم المخالفة

يتم إعمال مفهوم المخالفة كتقنية للتفسير بناء على دلالة النص، متى تبين أن الواقعة غير المشمولة بالتنظيم مناقضة لتلك التي أتى على ذكرها النص، إذا كانت روحه تسمح بتطبيق عكس الحكم بوجود نقيض العلة. ويقضي التفسير بإعمال مفهوم المخالفة إضفاء خلاف الحكم الوارد بالنص إذا صح إعمال نقيض مقتضياته.

ت- دلالة الاقتضاء

يراد بدلالة الاقتضاء ما يقتضيه النص القانوني ولا يستقيم معناه إلا بتقديره، فبقراءة النص لا يظهر المعنى المستنتج اقتضاء، لكن معناه لا يستقيم إلا بتقدير ذلك المعنى الاحتمالي.

ثالثا: البحث عن إرادة المشرع

وتعتمد هذه الطريقة على محاولة الكشف عن الإرادة الحقيقية أو المفترضة للمشرع:

✓ الإرادة الحقيقية للمشرع: وتستنتج من خلال العبارات التي يحملها النص باستخدام قواعد اللغة وقواعد المنطق. كما يمكن الاستعانة في الاستدلال عليها بالأعمال التحضيرية للقانون والمناقشات البرلمانية.

✓ الإرادة المفترضة للمشرع: هنا لا يبحث المفسر عن الإرادة الحقيقية بل على التوجه المفترض للمشرع خلال سنه للنص، وذلك باستحضار الظروف والملابسات الاجتماعية والاقتصادية التي واكبت صدوره، أو كانت السبب في سنه مع استحضار السياسة التشريعية العامة والفلسفة التشريعية.

الفرع الثاني: أنواع تفسير النص القانوني

ينقسم التفسير حسب مصدره إلى تفسير تشريعي (أولا) وتفسير قضائي (ثانيا) وتفسير فقهي (ثالثا) وتفسير إداري (رابعا).

أولا: التفسير التشريعي

وهو التفسير الذي يصدر عن المشرع نفسه في نص لاحق يسمى قانونا تفسيريا؛ حيث قد يكتنف نص قانوني ما من الغموض ما يؤدي إلى اختلاف بَيّن في تأويله، متى كانت عباراته حمالة وجوه متعارضة، ولا يمكن التوفيق بينها، الأمر الذي قد يفضي إلى صدور أحكام قضائية متعارضة في شأن نفس النزاع حول تطبيقه، مما يدفع المشرع إلى التدخل لإصدار نص قانوني واضح الدلالة بعبارات لا لبس فيها يفسر النص الغامض، ويكون ملزما لجميع المحاكم. ليس هذا فحسب بل إن القانون التفسيري يستثنى من قاعدة عدم رجعية القانون، ويسري بأثر رجعي، لإصلاح ما أفسده القانون الغامض الذي صدر في شأنه.

ثانيا: التفسير القضائي

يُطلق نعت القضائي على التفسير الذي تضيفه المحكمة على النص القانوني خلال تطبيقه على النازلة التي تبت فيها؛ وبذلك فإن هذا التفسير تُضَمّنُه المحكمة في حكمها أو قرارها الفاصل في النزاع، ويكون التفسير المذكور محل اعتبار متى تعلق بإعطاء معنى

واضحا لنص قانوني غامض، وكان لتأويلها لهذا النص تأويلا منطقيا وتطبيقه على الواقعة التي ثبت فيها تطبيقا سليما، حيث تخضع في هذا الجانب محاكم الموضوع بدرجتها (ابتدائية واستئنافية) وبمختلف اختصاصاتها النوعية (ابتدائية، إدارية، تجارية...) لرقابة محكمة النقض باعتبارها محكمة قانون.

ثالثا: التفسير الفقهي

هذا النوع من التفسير هو ما يصدر عن فقهاء القانون المتخصصين في دراسته والتمكنين من نظرياته ومفاهيمه، من خلال ما يُضْمَنُونه في مؤلفاتهم ودراساتهم من تفسير للقانون.

وهو تفسير لئن كان غير ملزم للقضاء، إلا أنه جرى عمل المحاكم على الأخذ بما استقر عليه تفسير كبار فقهاء القانون، حيث يؤثر رأي الفقه في تغيير موقف القضاء من مسألة خلافية معينة، وقد تنبني الاجتهادات القضائية لمحكمة القانون على التفسير الفقهي.

رابعا: التفسير الإداري

ويتجلى في التوجيهات والتعليمات التي توجهها الإدارة إلى موظفيها في شكل مناشير أو دوريات أو مذكرات لتفسير القانون الذي ينظم مجال عملهم الإداري وتوضيح كيفية تطبيقه، وهو تفسير غير ملزم إلا للموظفين الذين وجه إليهم.

المطلب الثاني: الخطوات العملية لتحليل النص القانوني

سنوضح الخطوات المنهجية لتحليل النص القانوني

الفرع الأول: القواعد المنهجية لتحليل النص القانوني

أولا: التحليل الشكلي للنص القانوني

يتطلب التحليل الشكلي للنص القانوني قراءة النص أفقيا (من الخارج) وجمع كل المعلومات التي تعد أساسية، والتي يُعتمد عليها لتكون أرضية و مدخلا للتحليل، وذلك من

خلال تبيان هوية النص ومرجعياته ، وكذا طبيعته ، حتى يسهل على الباحث فهم النص الذي هو بصدد الاشتغال عليه.

وتتطلب الدراسة الشكلية للنص تحديد ما يلي:

أ- مضمون النص القانوني

تحديد مضمون النص يكون من خلال عرض محتواه أي ما ورد به من مقتضيات قانونية؛ وذلك باستخدام صيغة عرض واضحة، مثل: تنص المادة 6 من م.ت، أو جاء في الفصل 230 من ق.ل.ع، أو تقضي المادة الأولى من ق.م.م....

ب- موقع النص القانوني:

من خلال هذه العملية نقوم بتعيين دقيق لموضع النص القانوني محل الدراسة في الإطار القانوني الذي ينتمي له، تحديدا نافيا لكل لبس أو جهالة؛ وقد يكفي في هذا الإطار ذكر رقم المادة أو الفصل في إطار القانون أو المدونة الوارد بها. مثلا الفصل 443 من قانون الالتزامات والعقود، أو المادة الأولى من مدونة الشغل.

وأحيانا ولغاية التحليل الدقيق للنص في علاقته بنصوص قانونية أخرى واردة في نفس الإطار القانوني، قد لا يكفي الباحث بذكر رقمه، بل موضع النص تحديدا في أي باب وأي قسم وأي كتاب من القانون أو المدونة المعنية.

ت- بنية النص القانوني:

إن البنية أو البناء أو الهيكل الخارجي للنص قد تكون له دلالة معينة من حيث تراتبية الفقرات المكونة للنص الواحد، و كمثال على ذلك ما جاء في الفصل 85 من ق.ل.ع و المكون من ست فقرات، و كل فقرة تتضمن مقتضيات لها أهميتها في البناء القانوني للأحكام، حيث إن هناك فقراته خصصت للحديث عن بعض أنواع المسؤولية عن فعل الغير كمسؤولية المختلفة، وعند تحليل بنية هذا النص نقول أنه يتكون من ست فقرات:

الفقرة الأولى: تبدأ من: "....." وتنتهي عند: ".....".

الفقرة الثانية: تبدأ منك "....." و تنتهي عند: ".....".

ثانيا: التحليل الموضوعي للنص القانوني

ويتم من خلال القراءة المتأنية للنص باعتماد تقنيات التحليل الداخلية والخارجية التالية:

أ- التركيبة اللغوية والنحوية للنص (تحليل داخلي)

وذلك عبر دراسة العبارات التي استخدمها المشرع في النص من خلال:

- ✓ فرز المصطلحات القانونية عن المصطلحات العادية.
- ✓ استخراج وتحليل الكلمات المفاتيح.
- ✓ ويجب الانتباه إلى أسلوب النص، ذلك أن حرفي "إذا" و "إن" مثلا تفيدان الشرط؛ و عبارة "حالا" تعني عدم اقتران الالتزام بأجل معين...
- ✓ استخراج أدوات الربط أو حروف الجر (الواو- أو - الفاء- من - ثم - عن - على...)
- مع توضيح مغزى استعمال حرف جر تحديدا دون غيره، فلك حرف عطف دلالة واستعمال في اللغة.
- ✓ استخراج الكلمات التي تؤسس لنظريات فقهية أو قواعد قضائية معروفة مثل: النظام العام، الأمن العام، قرينة البراءة، حياد القاضي...

ب- البحث في محيط النص القانوني (تحليل خارجي)

من البديهي القول بأن النص القانوني ليس عنصرا منعزلا بذاته، وإن كانت له استقلاليته، فهو جزء من منظومة قانونية مترابطة يكمل بعضها البعض، و يفسر بعضها البعض، بحيث قد لا يتأتى الفهم السليم للنص إلا في ضوء محيطه القانوني، وذلك عبر ثلاثة مستويات:

- ✓ من أعلى النص: عن طريق البحث في الفلسفة التشريعية، أي ما هي الأسباب والدوافع التي جعلت المشرع يتدخل لتنظيم الموضوع محل النص.
- ✓ بالموازاة مع النص: فإذا كان النص يؤسس لقاعدة قانونية يتعين تحديد الاستثناءات التي ترد عليها، وإن كان يشكل استثناء يجب التعريف بالقاعدة التي يعتبر استثناء لها. كما يجب التعريف بالتدابير أو الآراء المماثلة لتلك التي يكرسها النص.
- ✓ من أسفل النص: ويقصد بالتحليل من أسفل النص تقديم التفسيرات والتأويلات والانتقادات الفقهية للنص، والبحث في التفسير القضائي للنص؛ والبحث أيضا في الآثار القانونية والاقتصادية والاجتماعية للنص.

والخوص في ختام التفسير الموضوعي إلى ما إذا كان النص مُحكما من حيث الصياغة، ولا يطرح إشكالات واختلافات في التطبيق؛ كما يجب البرهنة على كل مقترح رام إلى إلغاء أو تعديل النص.

ثالثاً: خطوات تحرير تحليل النص القانوني

كما هو الشأن بالنسبة لتحرير أي موضوع، فإن منهجية تحرير تحليل النص القانوني تتكون من مقدمة و عرض وخاتمة.

أ- المقدمة:

وتتضمن لزوماً ما يلي:

✓ تأطير موضوع النص وذلك من خلال:

- تُستهل المقدمة بجملة أو جملتين لتقديم الإطار العام للنص.

- تحديد طبيعة النص (نص فقهي أو تشريعي...).

- تحديد مصدر النص الفقهي أو التشريعي.

✓ نقل النص إذا كان مقتضياً، أما إذا كان طويلاً فيكفي التعريف بمحتواه أو المبدأ القانوني الذي يتضمنه.

✓ طرح الإشكال الأساسي للنص.

✓ الإعلان عن تصميم التحليل.

ب- العرض:

يُستهل العرض بعنوان المطلب أو الفرع أو الفقرة الأولى التي أُعلن عنها في المقدمة والتي يمكن بدورها التمهيد لها وتفريغها إلى أجزاء (فقرات أو أولاً ثانياً أو (أ) و (ب) وهكذا)؛ على أن يراعى ما يلي:

✓ يجب استحضار جميع تقنيات وآليات البحث والتحليل والتفسير التي أوضحناها فيما

تقدم، واستخدام ما يصلح منها لتحليل النص القانوني الذي بين يدي الباحث.

✓ التقسيمات الرئيسية كما التقسيمات الفرعية يوضع لها عناوين يشترط فيها أن تكون

دالة ومعبرة عن محتواها.

✓ الحرص على تحقيق التوازن الكمي والشكلي بين التقسيمات.

✓ ضرورة الاستعانة في تحليل النص بما يتوفر عليه الباحث من آراء فقهية واجتهادات قضائية في الموضوع.

ت- الخاتمة:

كما سبق التأكيد عليه فإن الخاتمة في علم المناهج القانونية لا يمكن أن تكون عبارة عن تلخيص لما ورد بالعرض، ذلك أن الخاتمة في المادة القانونية تعتبر جزءا محل اعتبار، ففي تحليل النص القانوني تتضمن الخاتمة الجواب على الإشكال أو الإشكالات الأساسية التي يطرحها النص، والسابق الإعلان عنها في المستوى الإشكالي بالمقدمة؛ أما إذا كان الباحث قد أجاب عن الإشكال الأساسي خلال تحليل ومناقشة الموضوع، من خلال الخلوص في كل جزئية إلى حل؛ فإن الخاتمة تعتبر فرصة لإبداء الباحث رأيه، أو تقديم مستنتجات ذات أهمية توضح مكامن القوة ومكان الضعف في النص موضوع التحليل؛ وكذا في تقديم اقتراحات من أجل تجاوز الخلل الذي يعرفه النص، وذلك في شكل مقترح تعديل أو مراجعة إن على مستوى الصياغة أو على مستوى الأحكام، مع إمكانية طرح صيغة بديلة.

المبحث الثاني: منهجية التعليق على حكم أو قرار قضائي

حتى يتمكن الطالب من اكتساب مهارات التعليق على الحكم والقرار القضائي، لا بد له من التحضير للأمر جيدا (مطلب أول) قبل القيام بتحرير التعليق (مطلب ثاني).

المطلب الأول: التحضير للتعليق على حكم أو قرار قضائي

الفرع الأول: مكونات الحكم والقرار القضائي

نص الفصل 50 من قانون المسطرة المدنية على البيانات اللازم أن تشتمل عليها جميع الأحكام التي تصدر عن قضاء الموضوع (الابتدائي و الاستئنافي)، كما حدد الفصل 365 من قانون المسطرة الجنائية البيانات الإلزامية التي تتضمنها الأحكام أو القرارات التي تصدر في المادة الجنائية تحديدا، وحدد الفصل 375 من قانون المسطرة المدنية العناصر المكونة للقرارات الصادرة عن محكمة النقض.

وبالرجوع لهذه الفصول نجد أن هناك بيانات يلزم إدراجها في جميع الأحكام والقرارات أيا كان نوع أو درجة المحكمة التي تصدره وهي كالتالي:

✓ أن تحمل في رأسها المملكة المغربية و عبارة باسم جلالة الملك وعبارة طبقا للقانون؛

✓ رقم الملف وتاريخ صدوره؛

✓ اسم القاضي(أو القضاة) أو المستشارين الذين أصدروا الحكم، واسم ممثل النيابة العامة عند حضوره، واسم كاتب الضبط؛

✓ أسماء الأطراف الشخصية والعائلية وصفاتهم ومهنتهم وموطنهم أو محل إقامتهم، وكذا عند الاقتضاء أسماء وصفات وموطن الوكلاء؛

✓ منطوق الحكم.

كما أن هناك بيانات يجب أن تتضمنها الأحكام والقرارات الصادرة عن جميع محاكم الموضوع وهي:

✓ الإشارة إلى حضور أو تخلف الأطراف مع شواهد التسليم؛

✓ الاستماع إلى الأطراف الحاضرين ووكلائهم وكذا مستنجات النيابة العامة عند الاقتضاء؛

✓ مستنجات الأطراف مع تحليل موجز لوسائل دفاعهم والتنصيب على المستندات التي المدلى بها والمقتضيات القانونية المطبقة؛

✓ تنص الأحكام على أن المناقشات قد وقعت في جلسة علنية أو سرية وأن الحكم صدر في جلسة علنية؛

✓ وقائع النزاع؛

✓ التعليل: فجميع الأحكام والقرارات يجب أن تكون معللة؛

✓ تصفية المصاريف القضائية وتحديد مدة الإكراه البدني عند الاقتضاء.

وهناك بيانات يلزم أن تشمل عليها أحكام وقرارات محاكم الموضوع الصادرة في المادة الجنائية تحديدا:

✓ الاسم الشخصي والعائلي للمتهم وتاريخ ومكان ولادته وقبيلته وفخذته ومهنته

ومحل إقامته وسوابقه القضائية ورقم بطاقة تعريفه عند الاقتضاء؛

✓ بيان الوقائع موضوع المتابعة وتاريخ ومكان اقترافها؛

- ✓ حضور الشهود والخبراء والتراجمة عند الاقتضاء؛
- ✓ بيان مختلف أنواع الضرر التي قبل التعويض عنها في حالة مطالبة الطرف المدني بالتعويض عن الضرر الحاصل بسبب الجريمة.
- وهناك بيانات تنفرد بها القرارات الصادرة عن محكمة النقض وهي:
- ✓ وسائل النقض المثارة في عريضة الطعن بالنقض؛
- ✓ مستنتجات الأطراف حول وسائل الطعن بالنقض؛
- ✓ تلاوة التقرير والاستماع إلى النيابة العامة حول وسائل الطعن بالنقض؛
- ✓ أسماء المدافعين المقبولين للترافع أمام محكمة النقض والإشارة عند الاقتضاء إلى الاستماع إليهم.

الفرع الثاني: قراءة واستيعاب الحكم أو القرار

أولاً: الديباجة

وهو تصدير الحكم وعادة ما يخصص له الصفحة الأولى من الحكم أو القرار برمتها، وتتضمن بيانات عن المحكمة المصدرة للحكم وعبارة "باسم جلالة الملك وطبقا للقانون"، ورقم ملف الدعوى المتكون من رقم ترتيبى للملف بالمحكمة، ورمز يشير إلى موضوع الدعوى، وسنة تسجيل المقال الافتتاحي: حيث نجد مثلا 2019/1403/123؛ فالعدد 123 هو رقم الملف، والرمز 1403 يشير إلى شعبة المنازعات العقارية، و الرقم 2019 هو سنة تسجيل المقال الافتتاحي للدعوى بالمحكمة.

وتشير الديباجة أيضا إلى رقم الحكم أو القرار وتاريخ صدوره؛ واسم القاضي أو الهيئة القضائية التي أصدرته واسم كاتب الضبط، وأيضا اسم ممثل النيابة العامة إن كانت مُمثلة، ثم أسماء طرفي أو أطراف الدعوى وعناوينهم و أسماء دفاعهم (يذكر اسم المحامي وهيئة المحامين التابع لها: الاسم متبوع بـ محامي بهئية القنيطرة مثلا).

ثانياً: الوقائع:

ويقصد بها التحديد الدقيق لموضوع النزاع في إطار الأحداث المواقبة لنشوب الخصومة: من تصرف قانوني كالبيع و الكراء...، أو واقعة قانونية كالفعل الضار ...؛ أو جريمة من ضرب وسرقة ونصب وقتل....

ثالثا: الطلبات والدفع

عادة ما لا تميز الأحكام والقرارات بين الوقائع والطلبات والدفع، فتدرجها في نفس الجزء المتعلق بالوقائع، حيث تقوم فيه بسرد الوقائع وفي نفس الوقت تبين طلبات المدعي، وأيضا مختلف الدفع التي يعبر عنها كل طرف في الدعوى في مذكراته الجوابية والتعقيبية، لتفنيده ورد طلبات وحجج ومستندات خصمه.

رابعا: التعليق

يتعين على الحكم في هذا الجزء أن يجيب على جميع الطلبات والدفع، وذلك بإقرار ما كان منها موافقا للقانون، ورد ما يخالفه.

فالقاضي المُقرّر في هذا الجزء من الحكم يناقش من جهة أولى الأساس القانوني لكل طلب أو دفع تقدم به أحد الأطراف، وكل إغفال لأحدها يعتبر نقصا في التعليق مُوازٍ لانعدامه؛ وذلك في ضوء النصوص القانونية التي تنطبق على كل جزئية في الدعوى؛ ومن جهة ثانية على القاضي أن يعلل توجهه لترجيح كفة أحد الخصوم عن الأخرى، أن يبين الأسباب والأساس القانوني الذي استند عليه.

خامسا: المنطوق

يراد بمنطوق الحكم أو القرار ما انتهى إليه القاضي بعد التأمل أو الهيئة القضائية بعد المداولة من قول فاصل في النزاع كلا أو جزءا، مضمونا أو شكلا، نهائيا أو تمهيديا، موضوعا أو استعجاليا.

المطلب الثاني: تحرير التعليق على الحكم أو القرار القضائي

خطوات تحرير التعليق على القرار

أولا: المقدمة

يتعين العناية جيدا بالمقدمة، فمن خلالها يستطيع القارئ تكوين فكرة أولية عن مدى إلمام الطالب الباحث أو المُعلق عموما بالمادة القانونية موضوع التعليق، وإضافة لإبراز المقدمة لمدى تحكم المُعلق في الموضوع. وتُستهل المقدمة بعرض موضوع المسألة القانونية محل التعليق في جملة أو جمل قليلة، كعرض القاعدة القانونية بموضوعية دون الكشف عن الحل منذ البداية، حتى وإن كان

واضحا ؛ يعقبا التعريف ببيانات القرار وذلك بتحديد طبيعة الحكم أو القرار هل هو: مدني أو تجاري أو جنائي أو اجتماعي، وتحديد الجهة القضائية مصدرته، مع تدوين مراجعه من رقم الحكم وتاريخ صدوره ورقم الملف الصادر في شأنه؛ ونمر بعدها إلى تلخيص القضية في فقرات متماسكة، من خلال سردٍ مُختصر لكلٍ من الوقائع والإجراءات القضائية، ليُطرح المُعلق بناءً على ما تَقدم الإشكال أو الإشكالات القانونية الأساسية التي يُثيرها القرار، ويُعلن في نهاية المقدمة على التصميم الذي سيعتمد في العرض أو تقسيم الموضوع.

ثانياً: العرض

كما هو الشأن بالنسبة لمنهجية تحليل نص قانوني فإن عرض التعليق على القرار يتقيد فيه بما أعلن بالتقسيم الرئيسي للمقدمة ويقوم المعلق في كل نقطة فرعية من نقاط الخطة بمناقشة جزء من المسألة القانونية التي يعالجها القرار، مع إبداء الرأي في الحل القانوني للنزاع، حتى يكون التعليق موضوعياً وشخصياً.

أ- الدراسة الموضوعية للقرار

تنطلق الدراسة الموضوعية للقرار من الأساس القانوني أو الأسباب الواردة بالتعليل، والتي يُبرهن من خلالها القرار على سلامة ما ذهب إليه من تطبيق نص قانوني بعينه على تصرفٍ قانوني أو واقعة محددة؛ ومقارنة هذا التعليل بما خلص إليه القرار في منطوقه كحكم أو كنتيجة.

ب- الدراسة الشخصية للقرار

تتأسس هذه الدراسة على منح حكم قيمي للحل القانوني الذي جاء به القرار، وذلك من خلال المناقشة النقدية والبحث في الآثار:

✓ من حيث المناقشة النقدية: فإن المعلق يبحث فيما إذا كان القرار قد أصاب أم أخطأ فيما وصل إليه وذلك انطلاقاً من:

- هل اجتهاد القاضي موافق للمنطق القانوني أم مناقض له؟
- هل اجتهاد القاضي مطابق للقواعد العامة والمبادئ الراسخة للقانون أم يخرقها دون أن يشكل استثناء لها؟

- هل اجتهاد القاضي ملائم لما استقر عليه الاجتهاد القضائي، وخاصة ما أخذت به وتبنته محكمة النقض باعتبارها محكمة قانون والمسئولة عن توحيد الاجتهاد القضائي لمحاكم الموضوع؟
- هل الحل الذي تبناه القرار يراعي مصلحة ما يهدف إلى حمايتها؟ وهل هذه المصلحة تستحق الحماية؟ وهل توفق في ذلك؟
- ✓ أما من حيث الآثار: فإن المعلق يزنُ القرار عن طريق البحث فيما يُرتب من آثار:
 - هل الحل القانوني الذي تبناه القرار يرتب آثارا تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني.
 - هل يرتب آثارا على المستوى الاجتماعي...
 - يمكن للباحث أن يركز أيضا على الدور الذي يلعبه هذا القرار في تطوير الاجتهاد القضائي، وهل يمكن تطبيقه على عدة حالات أم هو قاصر على نازلة بعينه...

ثالثا: الخاتمة:

ليست الخاتمة ضرورية في منهجية التعليق على القرار القضائي إذا ما كان المعلق خلال مختلف نقاط التعليق يقيم بشكل أو بآخر الحل الذي قدمه القرار لحل الإشكال القانوني المطروح.

غير أنه إذا لم يتوفق في هذه الصياغة، فلا بأس من تخصيص خاتمة مقتضبة يخرج فيها المُعلق بأن المسألة القانونية التي يعرض لها القرار لها حلا قانونا، ويعلن مسانדתه أو مخالفته له، مع اقتراح حل بديل في هذه الحالة الأخيرة.

المبحث الثالث: منهجية تقديم المعرفة القانونية

أهم منهجين في مناهج تقديم المعرفة القانونية وهما: منهجية وضع استشارة قانونية (المطلب الأول) ومنهجية حل النازلة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: منهجية وضع الاستشارة القانونية

الفرع الأول: ماهية الاستشارة القانوني

أولا: تعريف الاستشارة القانونية

في الاستشارة لغة قال ابن منظور: {وشاورُهُ مُشاورَةً و شِوَارًا، واستشاره طلب منه المشورة،... وأشار بالرأي إذا وجه الرأي...}.

والاستشارة مأخوذة من الفعل الرباعي الأجوف "شاوَرَ" وتُنسب للطرف المستشار فيقال شاوَرَهُ أي طلب منه المشورة؛ والإشارة تجد أصلها في الفعل الرباعي الأجوف أيضا "أشار" وتعود للمستشار؛ فيقال لغة أشار عليه بمعنى نصحه ودله على وجه الصواب. وفي الاصطلاح القانوني الاستشارة هي: بيان حكم القانون في مسألة محددة في ضوء وقائع معينة بناء على طلب.

وقد عرفها بعض الفقه المغربي بأنها: "عبارة عن تحليل قانوني يقوم به رجل القانون بخصوص واقعة تدخل في اختصاصه لإعطاء الحل الملائم بكل موضوعية وحياد". ومن جانبنا نرى بأن الاستشارة القانونية عبارة عن رأي قانوني غير مُلزم (استشاري) صادر عن رجل قانون مؤهل، لبيان الحكم القانوني الملائم لواقعة قانونية أو تصرف قانوني التمس فيه نظرُهُ.

ثانيا: تمييز الاستشارة القانونية عن النظم المشابهة

أ- تمييز الاستشارة القانونية عن الفتوى الشرعية

يقصد بالإفتاء: الإخبار بحكم الله تعالى باجتهاد، عن دليل شرعي لمن سأل عنه في أمر نازل. وبذلك، فإن الفتوى تتطلب إعطاء المفتي وهو العالم بالأحكام الشرعية، فيما يعرض عليه من قضايا أو نوازل مستجدة، حكم شرع الله تعالى الذي يُستنبط من الأدلة الشرعية من قرآن أو سنة نبوية شريفة؛ وفيما لا نص شرعي صريح فيه تستعمل طرق الاجتهاد من إجماع وقياس واستحسان واستصحاب...

وبالتالي، فإن الاستشارة القانونية تختلف عن الفتوى في مصادر هذه الأخيرة التي يستنبط منها المفتي، وهي مصادر الشريعة الإسلامية، أما المستشار فيبني رأيه على القانون الوضعي.

ب- تمييز الاستشارة القانونية عن الخبرة

يقصد بالخبرة عموما المعرفة بواطن الأمور، أما من الناحية الإجرائية فإن الخبرة القضائية عمل فني يضطلع به أشخاص مؤهلون حسب الميدان الفني المطلوب (الهندسة المدنية، مختلف تخصصات الطب، الطبوغرافية، الخطوط،...) بتكليف من المحكمة، يقومون بالتحقيق في نقطة تقنية (غير قانونية)، ويُستعان بأرائهم على سبيل الاستئناس.

الفرع الثاني: منهجية تقديم الاستشارة القانونية

خطوات تقديم الاستشارة القانونية

إن تحرير الاستشارة القانونية (ب) يخضع لمجموعة من الضوابط (أ).

أ- ضوابط الاستشارة القانونية

أ-1- المستشار المتخصص:

الاستشارة تتطلب من جهة تحليل عميق للواقعة، وتفسير مواز للنصوص القانونية المنطبقة عليها؛ وهذا يعني أن المستشار لا يكفي فيه أن يكون رجل قانون، وإنما يجب أن يكون على علم بالمجال موضوع النازلة.

أ-2- الاستشارة بحث علمي قانوني:

حيث تتطلب تعميق البحث في النقطة أو النقط موضوع الاستشارة، من خلال الوقوف على الأبحاث والمراجع الفقهية ذات الصلة المباشرة، وما توفر في شأنها من أحكام أو اجتهادات قضائية، إضافة إلى التزام المستشار بالمنهج العلمي لتحرير الاستشارة القانونية.

أ-3- الاستشارة تحليل قانوني موضوعي:

يَعتمد التحليل القانوني في الموضوع، وتحديد المجال القانوني العام الذي يندرج فيه (مدني، تجاري، إداري، جنائي...)، وبيان النصوص القانونية الخاصة التي تنطبق عليه، وإعطائها التكييف القانوني المناسب، لبناء الرأي القانوني وفقا لمقاربة منطقية.

أ-4- الاستشارة رأي قانوني واضح ومعلل:

من السمات الأساسية للاستشارة الصراحة والوضوح في المقاربة وفي إبداء الرأي. حيث يفترض توضيح الكلمات الأساسية للنازلة وتحديد مفاهيمها القانونية، واستجلاء كل غموض قد يكتنف النصوص القانونية المنطبقة، لإعمالها بوضوح مع تجنب كل غموض في الأسلوب؛ كما يلزم اعتماد الحجة والدليل في إسناد الحكم الملأئم، وبناء الرأي القانوني على أساس قانوني سليم.

ب- تحرير الاستشارة القانونية

كسائر المواضيع القانونية تنقيد الاستشارة القانونية بالمنهجية العامة من مقدمة وعرض وخاتمة، إلا أن خصوصيتها في تحديد نقاط كل عنصر.

المقدمة:

تشتمل المقدمة وجوبا على ما يلي:

1- بيان الإطار العام للواقعة محل الاستشارة.

2- عرض الوقائع:

الوقائع هي مجموع الأحداث المادية والقانونية التي تكون موضوع المسألة المعروضة على المستشار، والتي يتعين تقديم عرض موجز لها في مستهل المقدمة

3- تحديد المطلوب:

يعتبر تحديد المطلوب أصعب نقطة في الاستشارة القانونية، فهي عملية ترجمة وقائع المسألة إلى إشكال قانوني، وتكمن صعوبتها في الانتقال السليم مما هو ملموس (الوقائع) إلى ما هو مجرد (القانون)، ونميز هنا بين احتمالين:

- الاستشارة المذيلة بأسئلة واضحة ومحددة: في هذه الحالة يكتفي المستشار بإعادة صياغة المطلوب في شكل أسئلة تعبر عن المشاكل القانونية التي يبحث لها المستشار عن حل.

- الاستشارة الغير مذيلة بأسئلة: كأن يكتفي طالب الاستشارة بعرض الوقائع وطلب الرأي القانوني المناسب، أو حالة سؤال في امتحان أو مباراة جاء بصيغة "حل كل الجوانب القانونية" أو "أجب عن الاستشارة القانونية بالرأي القانوني الملائم".

4- الإعلان عن التصميم.

العرض:

1- تحديد الإطار القانوني بدقة:

ويقصد به تحديد الحقل القانوني الذي يندرج فيه الموضوع، من خلال التكييف القانوني للوقائع، وبذلك يتحقق الانتقال من الوقائع إلى الإشكال القانوني، مع تحديد المفاهيم القانونية الأساسية.

وتتطلب مسألة تحديد الإطار القانوني دراية ومعرفة بالنظام القانوني الذي يندرج فيه الموضوع، والإلمام بتفاصيله وآخر مستجداته من نسخ وتعديل.

2- تحليل ومناقشة النص القانوني

لا يكفي تحديد النص القانوني وإنما ينبغي إقامة الدليل على أنه الواجب التطبيق على المسألة، ولذلك يقوم المستشار القانوني بما يلي:

- كل قاعدة قانونية يؤسس له نصا تتكون من عنصر أو عناصر يتعين تحليلها وتبيان طبيعتها من حيث كونها موضوعية أم إجرائية أمرة أم مكملة.
- قد يستند المستشار في تحليل وتفسير النص القانوني على ما يتوفر عليه من اجتهادات قضائية وآراء فقهية.
- كما هو الشأن بالنسبة للقاضي يستخدم المستشار طرق وتقنيات تفسير النص القانوني السابق بيانها.
- في حال عدم وجود نص قانوني ينطبق على الوقائع يتعين احترام نفس مبدأ تسلسل القواعد التي حددها المشرع.

3- تطبيق النص القانوني الملائم للواقعة:

عندما يصل المستشار إلى هذه المرحلة من التحرير يكون قد كوّن قناعته بانطباق نص معين أو نصوص قانونية معينة على المسألة موضوع الاستشارة، فلا ينبغي أن يتّسم أسلوبه بالشك أو يعمد إلى طرح فرضيات.

ذلك أن المستشار القانوني بعد المرور من جميع المراحل من عرض ودراسة الوقائع وترشيح القواعد القانونية وفرز ما ينطبق منها على المعطيات، من خلال عملية التكييف القانوني، يكون قد حسم في أمر النص القانوني الواجب التطبيق، والذي يحكم النازلة، وذلك إذا كان الإشكال القانوني الأساسي يتعلق بمدى انطباق نص قانوني معين على الواقعة أم غيره من النصوص؛ ولذلك فقبل إعلان المستشار عن رأيه القانوني، وبالتالي تقديمه للحل الذي يراه مناسباً، يجب عليه الحسم في التكييف القانوني.

الخاتمة:

تعتبر الخاتمة عنصرا أساسيا في الاستشارة القانونية وذلك لأنها تُخصَّص للاستنتاج أو لصياغة الرأي القانوني.

ويجب أن يُصاغ الرأي القانوني بأسلوب بسيط يتجنب التعقيد والإبهام، لأنه من مُتطلبات الاستشارة القانونية تبسيط المفاهيم القانونية، وتقديمها للمُستشير ليتمكن من تحديد موقفه القانوني في ضوءها، ويعرف ما له وما عليه، وما ينبغي عليه سلوكه من إجراءات، أو ما ينبغي فعله لضمان حقوقه المرتبطة بالمسألة.

المطلب الثاني: منهجية حل النازلة

سنوضح مفهوم النازلة (فرع أول) قبل أن نتناول خطوات تحريرها (فرع ثاني).

الفرع الأول: مفهوم النازلة القانونية

أولا: تعريف النازلة القانونية

يقصد بالنازلة أو المسألة القانونية العملية، طرح مجموعة من الوقائع على دارس القانون ليتولى بصورة غير قضائية، البحث عن النقاط القانونية التي تثيرها، ومن ثم تحديد الحل المناسب لها في ضوء القانون. فالنازلة هي عبارة عن واقعة مادية، أو حدث، أو تصرف قانوني أو غير قانوني، أو سلوك حميد أو مشين داخل المجتمع، يتطلب وضعه تحت المجهر القانوني، لإضفاء التكييف القانوني الملائم له، وتقديم الحل القانوني الذي يناسبه، وذلك بناء على القواعد القانونية التي تحكمه أو تنظمه.

ثانيا: تمييز النازلة عن الاستشارة القانونية

لا تختلف النازلة كثيرا عن الاستشارة القانونية، فالنازلة عبارة عن مسألة عملية تعرض على رجل القانون لبيان وجهة نظره فيها بشكل موضوعي ومجرد، والاستشارة هي مسألة عملية أيضا يطلب فيها المستشار الرأي القانوني من المستشار لتمكينه من حل قانوني، قد يضمن له حق أو يجنبه مشكله أو يوجهه إلى سبيل قانوني.

وعليه، فإن الفرق الأساسي بينهما شكلي فقط، يكمن في أن طالب الاستشارة يبتغي من عرض مسألته على رجل القانون ليس فقط بيان وجهة نظر القانون موضوعيا، بل توجيهه وتصويبه لضمان حقوقه المرتبطة بالملف، وتنوير طريقه إلى سبل اقتضائها؛ أما في النازلة

فالمسألة العملية المعروضة على رجل القانون تتطلب منه فقط دراستها وبيان حكم القانون في شأنها موضوعيا.

الفرع الثاني: خطوات تحرير النازلة القانونية

أولاً: عناصر الإجابة على النازلة القانونية

أ- المقدمة:

- بعد القراءة المتأنية لوقائع النازلة واستيعاب جميع حيثياتها واتضح المجال القانوني الذي تنتمي إليه، يُشرع في تحرير المقدمة من خلال العناصر التالية:
- تقديم الإطار القانوني العام الذي تندرج وقائع المسألة العملية تحت غطاءه.
 - عرض وقائع النازلة بشكل مختصر وبأسلوب بسيط وواضح ووفقا لتسلسل زمني منطقي، مع التركيز على المعطيات الأساسية والحاسمة.
 - البحث عن المشاكل القانونية التي تثيرها وقائع النازلة، وطرحها في قالب إشكالي واضح، وإذا كانت النازلة مذيبة بأسئلة الاكتفاء بإعادة طرحها في المقدمة.
- ب- الإفصاح عن خطة الإجابة من خلال الإعلان على التصميم الأساسي لتقديم الحل القانوني للمسألة العملية.

العرض:

- في كل جزء فرعي من موضوع المسألة القانونية العملية ينبغي تحديد مفاهيم المصطلحات القانونية الأساسية.
- كشف النقاب عن النصوص القانونية العامة والخاصة، وتفسير ما هو مبهم منها مع تحليلها في ضوء الوقائع.
- طرح الآراء الفقهية التي تناولت بالدراسة والتحليل المفاهيم القانونية الواردة بالنازلة، وكذا بسط تفسير وآراء الفقه القانوني في تأويله للنصوص القانونية المطبقة.

- بيان موقف الاجتهاد القضائي من خلال عرض ما قضت به محاكم الموضوع في نوازل سابقة مماثلة، وما موقف محكمة النقض.
- تقديم الحل القانوني أو الاستنتاج: وتقديم الحل القانوني يكون إما في ختام كل نقطة فرعية إذا كانت تتسم بالاستقلالية ولها حكم قانوني خاص بها، ويمكن أفراد كل جزء رئيسي بعد الفراغ من تفصيل سائر فروعه بحل قانوني واحد إذا كانت الفروع بالنسبة لهذا الجزء الرئيسي تكوّن حلقات متكاملة خاضعة لحكم قانوني يوحدتها.
- كما يمكن تقديم حل قانوني أو حلول قانونية وتخصيصها بجزء مستقل عند نهاية تفصيل جميع أجزاء العرض، حيث يخصص جزء في نهاية العرض للمستنتجات وتقديم الحل القانوني.

ت- الخاتمة:

جدير بالتأكيد أن الخاتمة في النازلة تعتبر اختيارية، فهي غير إلزامية بعد تقديم الحل القانوني وإبرازه في العرض، فلا جدوى من الخاتمة التلخيصية لما سبق عرضه؛ وإذا حذب الطالب تحرير خاتمة فيمكنه تخصصها لإبداء رأيه الشخصي حول جدوى وفعالية النص القانوني، من حيث صلاحيته أو ضرورة تعديله أو تكميمه أو إلغائه وتعويضه بمقتضيات أخرى، أو في القيمة القانونية للحل من الناحية العملية، أو في مستقبل تصرف قانوني معين في ضوء نظامه القانوني، أو مدى مواكبة هذا الأخير للتطورات التي يعرفها التصرف المذكور....